Diaa Al-Fekr Journal for Research and Studies

مجلة ضياء الفكر للبحوث والدّراسات

Journal Homepage: https://ojs.diaalfekr.com/index.php/sjlb

Print ISSN: 3006-5356
Online ISSN: 3006-5364

Vol. 1, Issue 7, 2025, pp. 11 – 52

منهج الخليل في ترتيب الأبواب النحوية (كتاب الجمل في النحو أنموذجًا) نقد وتوجيه

Al-Khalil's Curriculum in Arranging Grammatical Chapters (The Book of Sentences in Grammar as a Model) Criticism and Guidance

DOI: https://doi.org/10.71090/rah7km96

- الموسوي، شيماء صالح ابراهيم. (٢٠٢٥). منهج الخليل في ترتيب الأبواب النحوية (كتاب الجمل في النحو أنموذجًا) نقد وتوجيه، مجلة ضياء الفكر للبحوث والدّراسات، المجلد (١)، العدد (٧)، ص ص. ١١ – ٥٢. https://doi.org/10.71090/rah7km96

منهج الخليل في ترتيب الأبواب النحوية
(كتاب الجمل في النحو أنموذجًا)
نقد وتوجيه

Al-Khalil's Curriculum in Arranging Grammatical Chapters (The Book of Sentences in Grammar as a Model) Criticism and Guidance

م. م. شيماء صالح ابراهيم الموسوي*

Shimaa Saleh Ibrahim Al-Mussawy*

الملخّص:

يتناول البحث منهج الخليل في ترتيب الأبواب النحوية التي يتناولها مصنفه (الجمل في النحو) حيث جاء البحث لبيان ما نهجه الخليل من حيث ترتيب أبواب كتابه، وقد قسمناه إلى عدة مباحث حيث جاء مبحث التقديم والتأخير في الأوجه الإعرابية لبيان منهجه من حيث التقديم والتأخير للعمدة والفضلة في وجوه الإعراب حيث قدم الخليل وجوه النصب والتي عدها أغلب النحاة (فضلة) على وجوه الرفع والتي عدها النحاة (عمدة) وقد عد وجوه النصب ب(أحد وخمسون) وجهًا تبدأ بباب (نصب من مفعول) وتنتهي بباب (النصب من المصادر التي جعلوها بدلًا من اللفظ الداخل على الخبر) إذ جاء الخليل بالوجه الإعرابية لبيان موقعها اللغوي والوظيفي الذي تؤديه وهي وظيفة خاصة كبيان الجملة الفعلية والإسمية (المسند والمسند اليه)، و(وجوه الرفع) (اثنان وعشرون وجهًا) وعد باب (وجوه الخفض) ب(تسعة أوجه) وعد باب (وجوه الجزم) ب(اثنا عشر وجهًا)، وقسم البحث على خمسة محاور هي: (المحور الأول: ترتيب الأبواب من حيث التقديم والتأخير في الأوجه الإعرابية (العمدة والفضلة)، والمحور الثاني: منهج الخليل في التقديم والتأخير في الجملة في الباب الواحد (الإسمية والفعلية)، المحور الثالث: تداخل الأبواب الصرفية والنحوية، المحور الرابع: ترتيب الأبواب من حيث التعريف بالمفاهيم النحوية، المحور الخامس: ترتيب الأبواب النحوية في الاحتجاج والخلاف، وفيه أوجه هي: آراء المذاهب النحوية، مسميات الأبواب النحوية، تفرع الأبواب النحوية التي من حقها الجمع، ترتيب الأبواب من حيث الإطالة والإيجاز، تعدد الأوجه الإعرابية في الباب الواحد).

الكلمات المفاتيح: المنهج، الباب النحوي، الترتيب، الأوجه الإعرابية.

* جامعة ذي قار/ كلّية الهندسة – العراق.

Email: Shima.sa@utq.edu.iq

* Thi-Qar University / College of Engineering – Iraq.

Abstract:

The research deals with Al-Khalil's approach in arranging the grammatical chapters that his book (Al-Jumal fi Al-Nahw) deals with. The research came to explain Al-Khalil's approach in terms of arranging the chapters of his book. We divided it into several topics. The topic of the presentation and delay in the grammatical aspects came to explain his approach in terms of the presentation and delay of the main and the surplus in the aspects of grammatical aspects. Al-Khalil presented the faces of the accusative, which most grammarians considered (surplus) over the faces of the nominative, which grammarians considered (the main). He counted the faces of the accusative with (fifty-one) faces, starting with the chapter (the accusative of the object) and ending with the chapter (the accusative of the sources that they made instead of the word entering the predicate). Al-Khalil came with the grammatical aspect to explain its linguistic and functional position that it performs, which is a special function like explaining the verbal and nominal sentence (the predicate and the subject), and (the faces of the nominative) (twenty-two faces). He counted the chapter (the faces of the genitive) with (nine faces). He counted the chapter (the faces of the research is divided into five axes: (The first axis: The arrangement of the chapters in terms of precedence and delay in the grammatical aspects (the main and the surplus), the second axis: Al-Khalil's approach to precedence and delay in the sentence in a single chapter (nominal and verbal), the third axis: The overlap of morphological and syntactic chapters, the fourth axis: The arrangement of the chapters in terms of defining grammatical concepts, the fifth axis: The arrangement of the grammatical chapters in argument and disagreement, which includes the following aspects: the opinions of grammatical schools, the names of grammatical chapters, the branching of grammatical chapters that are entitled to be pluralized, the arrangement of the chapters in terms of length and brevity, and the multiplicity of grammatical aspects in a single chapter).

Keywords: Method - Grammatical chapter - Arrangement - Syntactic aspects.

المقدّمة:

تأتي هذه الدراسة التي بعنوان (منهج الخليل في ترتيب الأبواب النحوية: نقد وتوجيه – كتاب الجمل في النحو للخليل أنموذجًا) لبيان كيفية ترتيب أبواب النحو في كتاب الجمل للخليل وذلك من حيث التقديم والتأخير في الأوجه الإعرابية (المنصوبات والمرفوعات والمخفوضات والمجزومات) التي عدها النحاة بالعمدة والفضلة، وكذلك بيان منهج الخليل في التقديم والتأخير في الجملة النحوية في الباب الواحد سواء الفعلية ام الإسمية، فنجده تارة يقدم عامل النصب في الفعل وتارة عامل النصب في الاسم من حيث ايراد الجمل في التقديم والتأخير وذلك في مبحث منهج الخليل في التقديم والتأخير من متناول الجمل الفعلية والاسمية أما في باب تداخل الأبواب الصرفية والنحوية وجدنا بأن الخليل قد ذكر أبوابا تتصدر الفاظ تدل على كون الموضع موضوع صرفي كما في باب (النصب بالصرف) و(النصب من مصدر في موضع فعل) و(الرفع

بالصرف) وقد احتوى منهج الخليل على خلاف بين الأبواب من حيث التعريف بالمفاهيم النحوية فنجده في باب مبتدئًا فيه بالتعرف بالمفهوم كما هو ديدن اغلب أبواب الكتب النحوية واللغوية كما في باب (النصب بالترائي) و(النصب ب وحده) ونجده في باب آخر يبدأ الباب من غير التعريف بالمفهوم بل يبدأ بتناول موضوع الباب بالجملة النحوية مباشرةً، وتارة يأتي بالتعريف بمفهوم الباب من حيث الوجه الإعرابي كأن يكون نصب أو جزم أو كسر مثال باب (تاء فعل الأمر) حيث قال مبتدئًا: تكون (جزمًا أبدًا...) وباب (تاء المخاطب المذكر) قال: (نصب أبدًا...) وباب (تاء مخاطبة المؤنث) قال: (وكسر أبدًا...) وقد يأتي مبتدئًا الباب بالتعريف بالمفهوم معللًا من الناحية اللغوية مثال باب (النصب من الظرف) قال: وسمي الظرف ظرفًا لأنه يقع الفعل فيه كالشيء يجعل في الظرف..) وقد وجدنا ان منهج الخليل من حيث تفرع الأبواب النحوية التي كان من حقها الجمع فيه شيء من عدم الالتزام في الباب الواحد، إذ كان فيها أبواب من حقها الجمع لكنه جاء بها منفردة في أبواب عدة من حيث تقسيم وجوه الإعراب مثال باب (حتى) فتارة يذكرها في باب (وجوه النصب) وتارة في باب (وجوه الرفع) وأخرى في باب (وجوه الخفض) وذلك من حيث تقسيم أبواب كتابه الرئيسية من حيث وجوه الإعراب (النصب والرفع والخفض والجزم) إلا اننا نجده قد لا يلتزم بذكر(حتى) في باب الوجه الإعرابي بل نجده يعود ويذكر جميع الوجوه في باب (الخفض بـ حتى إذا كان على الغاية)، وقد جاء البحث كذلك مبحث لبيان منهج الخليل في تعدد الأوجه الإعرابية المختلفة في الباب الواحد واكثر ما جاء فيه التعدد باب (وجوه النصب) وذلك لعدة أسباب تطرق لها البحث منها: خلاف نحوي بين النحويين، وكثرة القراءات واختلاف اللغات واللهجات وغيرها من الأسباب التي وجدنا مثال (النصب في نداء النكرة الموصوفة) حيث جاء فيه وجهان اعرابيان: الرفع والنصب و(النصب بالمدح) وجاء فيه ثلاثة أوجه إعرابية: النصب والرفع والخفض و(النصب بالصرف) وفيه وجهان: النصب والجزم و(النصب بفقدان الخافض) وفيه وجهان: النصب والرفع و(النصب بالقسم) وفيه وجهان: النصب والرفع و(الرفع بـ هل وأخواتها) وفيه وجهان: الرفع والنصب). وجاءت الدراسة في كتاب (الجمل في النحو) خاصة الذي يعد أنموذجًا في الجمل النحوية التي تناولها الخليل في كتابه وعليه جاء اختيار هذه الدراسة وقد قسم البحث على عدة محاور تصب في صلب الموضوع كان المحور الأول حول ترتيب الأبواب من حيث التقديم والتأخير في الأوجه الإعرابية (العمدة والفضلة) في الجمل للخليل، والثاني حول منهج الخليل في التقديم والتأخير في الجملة الإسمية والفعلية في الباب الواحد، والمحور الثالث حول ترتيب الأبواب بالاعتماد على البحث في معاني الجملة في الباب النحوي والصرفي (تداخل الأبواب النحوية والصرفية)، والرابع حول ترتيب الأبواب من حيث التعريف والتعليل بالمفاهيم النحوية، والمحور الخامس في ترتيب الأبواب النحوية

في الاحتجاج والخلاف من حيث: (آراء المذاهب النحوية ومسميات الأبواب النحوية ومنهج الخليل في تفرع الأبواب النحوية التي من حقها الجمع، منهج الخليل في ترتيب الأبواب النحوية من حيث الإطالة والإيجاز، منهج الخليل في تعدد الأوجه الإعرابية المختلفة في الباب الواحد)، وقد سعت هذه الدراسة إلى عدة اهداف من ضمنها: بيان سبب تقديم المنصوبات التي عدها الخليل هي العمدة وعدها النحاة القدماء فضلة على المرفوعات التي جعلها الخليل في المرتبة الثانية والقدماء من النحاة قد جعلوها في المرتبة الأولى وعدوها عمدة، وكذلك بيان ترتيب الأبواب النحوية من حيث تقديم الجملة الإسنادية (الإسمية الفعلية) واسباب تعدد الأوجه الإعرابية في الباب الواحد وغيرها من الأسباب، وقد جاء البحث مبتدئًا بمقدمة تحتوي بيان كيفية ترتيب الخليل للأبواب النحوية التي اشتمل عليها كتابه (الجمل في النحو) التي جاءت فيها الدراسة بعنوان (منهج الخليل في ترتيب أبواب النحو نقد وتوجيه) ومحاور تحتوي على موضوعات في التقديم والتأخير من حيث العمدة والفضلة وتعدد الأوجه الإعرابية في الباب الواحد وبيان التقديم والتأخير في المسائل الصرفية والنحوية وينتهي بخاتمة تحتوي على أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

مصطلحات البحث:

نهج: جاء في لسان العرب: نهج: طريق نهج بين واضح وهو النهج فأجزته بأقل تحسب أثره نهجًا ابان بذي فريغ محترف والجمع نهجات ونهج قال ابو ذؤيب: به رجمات بينهن مخارم نهوج كليات الهجائن وطرق نهجه وسبيل منهج: وضحه. (لسان العرب: ابن منظور مادة: نهج)

المنهج في اللغة: قال الراغب في المفردات: النهج: الطريق الواضح ونهج الأمر وأنهج وضح ومنهج الطريق ومنهاجه قال تعالى :(لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) (المائدة: ٤٨)، قال ابو جعفر النحاس في معاني القرآن: والصراط في اللغة المنهاج الواضح..) والمنهاج: الطريق الواضح البين المستقيم وقوله :(اهدنا الصراط المستقيم) (الفاتحة:٦) أي: ثبتنا على المنهاج الواضح. (المنهج التأصيلي: عرفة طنطاوي، ص٢٠).

المنهج في الاصطلاح: هو الطريقة التي ينهجها الفرد حتى يصل إلى هدف معين. (المنهج التأصيلي: عرفة طنطاوي،٢٠). المنهج: في ابسط تعريفاته واشملها: طريقة يصل بها انسان إلى حقيقة ولا بد من ان يكون الانسان قد اكتشف المنهج.

مفهوم الباب النحوي:

الباب في اللغة: فيه معنيان: أبواب الكتاب والتبويب جاء في لسان العرب مادة (بوب):

(البوباة: الفلاة عن ابن جني وهي المومأة، والباب معروف والقفل من التبويب والجمع أبواب وبيبانٌ...) (لسان العرب: ابن منظور:١/ ٥٣٢)، وايضًا هو: بابات الكتاب: سطوره ولم يسمع بها بواحد وقيل: هي وجوهه وطرقه قال تميم بن مُقبل:

- **بني عامر! ما تأمرون بشاعرٍ تخير بابات الكتاب هجائيا** (لسان العرب: ابن منظور:١/ ٥٣٣).

وجاء في الكليات للكفوي: الباب: هو في الأصل مدخل ثم سمي به ما يتوصل إلى الشيء، وفي العرف: طائفة من الألفاظ الدالة على مسائل من جنس واحد وقد يسمى به ما دل على مسائل من صنف واحد) (الكليات: الكفوي، ص٢٤٩).

- **الترتيب في اللغة:** جعل كل شيء في مرتبته.

- **الترتيب في الاصطلاح:** هو جعل الأشياء الكثيرة بحيث يُطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعض اجزائه نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر). (التعريفات: الجرجاني، ص ٥٠).

الإعراب في اللغة: البيان والتغيير والتحسين، يقال: أعرب عن حاجته: إذا ابان عنها.

الإعراب في الاصطلاح: من ناحية اللفظ: هو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما نزل منزلته. **من جانب المعنى:** هو تغيير أواخر الكلم أو ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا) (الكليات: الكفوي، ص١٤٣)، وهو كذلك اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا. (التعريفات: الجرجاني، ص٣١).

- **الأوجه الإعرابية:**

وجه في اللغة: وجه الحق هو ما به الشيء حقًا اذ لا حقيقة شيء الا به تعالى وهو المشار اليه بقوله تعالى: أينما تولوا فثم وجه الله وهو عني عن الحق المقيم لجميع الأشياء...

(التعريفات: الجرجاني)، وقد استخدم النحاة كلمة (وجه) للعديد من المعاني وهي الحكم الإعرابي والقاعدة الأرجح التوجيه النحوي: (تعدد الأوجه الإعرابي وأثره على المعنى في كتاب معاني القرآن للفراء: دراسة وصفية تحليلية، ص١٣٠٤٠). وقد أطلق عليها النحاة معان عدة منها: الحكم الإعرابي من رفع ونصب وجزم، وهي ذكر الأحكام أو الحالات الإعرابية من رفع ونصب وجر مع ذكر السبب للمسألة المراد مناقشتها

أو بيان حكمها النحوي (تعدد الأوجه الإعرابي وأثره على المعنى في كتاب معاني القرآن للفراء دراسة وصفية تحليلية: د. محمد احمد بلال الصديق: جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية – قسم النحو والصرف وفقه اللغة – مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، ص٧).

أولًا: ترتيب الأبواب من حيث التقديم والتأخير في الأوجه الإعرابية (العمدة والفضلة) في الجمل للخليل:

قسم الخليل أبواب كتابه على قسمين: قسم خاص بأوجه الإعراب (النصب والرفع والخفض والجزم) وقسم خاص بأبواب متفرقة باب (اللامات والالفات والهاءات والواوات والتاءات جمل اللام الفات وتفسير النونات الفاءات)، وقد بدأ الخليل كتابه (الجمل في النحو) بباب (وجوه المنصوبات) إذ قدم باب (المنصوبات) على باب (المرفوعات) ومن ثم جاء فيما بعد بباب (المجرورات) وباب (المجزومات) ولعل المتعارف عليه لدى النحاة أو الغالب على ترتيب الأبواب النحوية عند النحاة وفي أغلب كتبهم النحوية هو تقديم باب (المرفوعات) ويليه فيما بعد باب (المنصوبات) ومن ذلك ترتيب أبواب كتاب سيبويه (الكتاب: سيبويه، ج:١، ص ١٤–١٥) وكثير من النحاة وقد علل الخليل سبب تقديم باب (المنصوبات) على باب (المرفوعات) بقوله: (وإنما بدأنا بالنصب لأنه أكثر الإعراب طرقًا ووجوهًا) (الجمل في النحو: الخليل الفراهيدي، ص٣٣). حيث ادرج الخليل ضمن باب (وجوه النصب) أحد وخمسون وجهًا هي بين تقديم وتأخير تبدأ بباب (نصب من مفعول) وتنتهي (بباب النصب من المصادر التي جعلوها بدلًا من اللفظ الداخل على الخبر) (الجمل في النحو: الخليل، ص٣٤–٣٥).

وقد عَد النحاة (المنصوبات) في المرتبة الثانية من أبواب ترتيب وجوه الإعراب وأسموها (فضلة) في حين قدموا (المرفوعات) وهي الباب الأصلي في وجوه الإعراب واسموها (العمدة) ولعل السبب الذي دفعهم إلى القول الذي اطلقوه على المنصوبات بالفضلة كون اكثر الكلام العربي الذي جاءت عليه الجمل الاستعمالية قد جاء بالابتداء بالمرفوعات التي غالبًا ما تتقدم بها الجمل النحوية ولهذا عدوها هي الأصل ولذا وجب تقديمها لديهم، أما المنصوبات التي يقع عليها الفعل التي أطلقوا عليها الفضلة فوجب تأخيرها عن المرفوعات عند أغلب النحاة، وهو ما ذهب اليه الدكتور المخزومي بقوله: (ومن أجل ما للمنصوبات من أهمية ثانوية لأنها لا تؤلف ركنًا من أركان الإسناد ذهب النحاة إلى تسميتها بالفضلات مقابلة لها بالمرفوعات التي ينبني عليها الإسناد التي أسموها العمد) (النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ص٩٣) ثم عاد ليستدرك على ما ذهب إليه قائلًا: إلا أن تسمية المنصوبات بالفضلات يشعر بتفاهتها في

الكلام وقلة شأنها في تأدية المقاصد والأغراض، ويؤيد هذا الإشعار ما في أقوالهم المنثورة في أبواب النحو مما يؤكد قلة ما تحظى به المنصوبات من اهتمام قول ابن مالك في باب المفعول به :

– وحذف فضلة أجز ان لم يضر كحذف ما سبق جوابًا أو حصر.

وهذا دليل على عدم الاهتمام بإسقاط المنصوب فلا يهم عندهم اسقاط المنصوب ما لم يقع جوابًا لمن قال: من ضربت؟ وما لم يكن محصورًا، نحو: ما ضربت إلا زيدًا، فالمفعول به مما يجوز الاستغناء عنه في جميع الظروف والاحوال إلا في الحالتين التي أشار إليهما (النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ص ٩٣). وذهب المخزومي إلى أنه في هذا الحال يبدو كأنه بعيد كل البعد عن فهم الظروف القولية ومقتضيات الأحوال (النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ص ٩٣). ولعل ذلك ما يؤكد قول الخليل وتعليله سبب تقديمه باب المنصوبات: (وإنما بدأنا بالنصب لأنه أكثر الإعراب طرقًا ووجوهًا) (الجمل في النحو: الخليل، ص٣٣)، أي كثيرًا في كلامهم (كلام العرب) (في النحو العربي نقد وتوجيه: المخزومي، ص٩٣).

وقد ذهب الدكتور المخزومي مناقشًا ناقدًا آراء النحاة حول جعل باب (المنصوبات) الباب الثانوي والذي اطلقوا عليه تسمية (الفضلة) وباب (المرفوعات) الباب الأصلي الذي أطلقوا عليه (العمدة) وممن اشار من النحاة إلى الفضلة في وجوه الإعراب ما جاء في شرح ابن الناظم إذ عد الشارح المفعول به في غير باب (فضلة) قال: (المفعول في غير باب ظن فضلة فحذفه جائز إن لم يعرض مانع) (شرح ابن الناظم، ص١٠٣، ينظر: النحو العربي: مهدي المخزومي،ص٩٣)، وذهب المخزومي إلى أن المانع عنده هو المانع الذي صرح به ابن مالك في أرجوزته (ينظر: النحو العربي نقد ونوجيه: مهدي المخزومي، ص٩٣). في حين ذهب الأشموني شارح الفية ابن مالك معللًا حذف ضمير المفعول به من الفعل الأول إذا عمل الأول في باب التنازع: (لأنه حينئذ فضلة فلا حاجة إلى إضماره قبل الذكر) (شرح الأشموني: ج٢، ص١٠٤ –ينظر: النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ص٩٣)، وكذلك (الحال) عند الأشموني فضلة مما يستغنى عنه في الكلام حيث ذهب إلى ان المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو وقد يجب ذكره لعارض كونه سادًا مسد عمدة كضربي العبد مسيئًا أو لتوقف المعنى عليه كقوله:

– إنما الميت من يعيش كئيبًا كاسفًا باله قليل الرجاء

وفي هاتين الحالتين أنت بالخيار إن شئت اسقطت المنصوب وإن شئت أبقيته (حاشية الصبان على شرح الأشموني :ج٢، ص١٦٩-ينظر: النحو العربي نقد وتوجيه: المخزومي، ص٩٤)، فذهب المخزومي بالقول على أن معالجة النحاة لهذه الموضوعات هي معالجة بحتة، حيث لا اثر فيها للغة أو فقه اللغة وذلك لكونهم يسقطون الحال من الحساب ما لم تكن قد سدت مسد الخبر وما لم تكن صحة المعنى تتوقف عليه، وكذلك اسقاط المفعول به عندما عدوه فضلة يمكن الاستغناء عنه أو استقلال الكلام من دونه إذا لم يكن جوابًا لسؤال أو محصورًا، إلا أنهم جوزوا حذفه إذا كان ضميرًا يعود على متأخر لفظًا ورتبة وقد نوهوا لذلك في باب التنازع ومثال ذلك قولهم: ضربته واكرمني زيد فأوجوا ان يحذف استغناء عنه لأنه فضلة، والقول الصحيح عندهم: ضربت واكرمني زيد وعللوا ذلك لأن الضمير يعود الزامًا على متأخر لفظًا ورتبة إلا أنهم لم يجيزوا ذلك إلا لضمير الرفع لكونه العمدة في الكلام لديهم (في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ص٩٥).

واحتج المخزومي على من ذهب إلى القول بكون المنصوبات فضلة بأن الحكم في هذه القضية في المنطق لو كان صحيحًا فلن يصح أن يكون حكمًا للجملة لكون الجملة اساس التعبير وهي مصدر التفاهم وهي خاضعة لظروف القول وللعلاقة بين المتكلم والمخاطب...، وإن اجزاء الجملة وان كان منها فضلة قد يكون عمدة في التفاهم لا يتم التفاهم إلا به، وعلل لذلك بأن فائدة الخبر أو الحديث لا تبنى على الجملة الصغرى وحدها وإنما في الكثير من الأحيان على ما تمليه ظروف القول) (في النحو العربي نقد وتوجيه: المخزومي، ٩٥-٩٦).

ومثل على ما احتج اليه من القول بأن ظروف القول لو اقتضت ذكر الحال لأن ما عداه غير مطلوب ولا منتظر فإن ذكره سيكون عمدة لا اختيار للمتكلم في ذكره أو حذفه لأنه ركن من اركان الخبر وليس من اركان الجملة لأن الخبر غير الجملة، وكذلك الحال بالنسبة للمفعول به إذا اقتضت الظروف... إذ أن ظروف القول هي من تحدد إن كان الحكم فيما بعد على هذه المتطلبات (عمدة أو فضلة) قال :(وملاحظة هذه المتطلبات والظروف المحيطة بالكلام هو الحكم فيما بعد عمدة أو فضلة فالعمدة هي ما تتطلبه ظروف القول وتقتضيه والفضلة هي ما لا تتطلبه ولا تقتضيه وعزى ذلك القول إلى القرآن الكريم ونحو اللغة التي نزل بها. (في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ص٩٥-٩٦).

أما من حيث مجيء المنصوبات في واقعها اللغوي والوظيفة التي تؤديها أن المنصوبات قد جيء بها لتؤدي وظائف لغوية خاصة، كبيان هيئة الفاعل أو المفعول وكشف ابهام وغموض يكتنف جزءًا من

أجزاء الجملة أو اتصاف المسند إليه بالمسند وتأكيد قيام الفاعل بالفعل أو احداثه إياه وتعليل قيامه به إلى غير ذلك من الوظائف التي تؤديها المنصوبات من حال وتمييز ومفعول مطلق ومفعول لأجله وغيرها. (في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ص٩٨-٩٩). ونستطيع القول بأن المخزومي قد اتبع الخليل فيما ذهب إليه من تقديم المنصوبات في وجوه الإعراب وعدها هي العمدة على المرفوعات والمجزومات والمجرورات وذلك في قوله: (... وإنما بدأنا بالنصب لأنه أكثر الإعراب طرقًا ووجوهًا) (الجمل في النحو: الخليل، ص ٣٣).

أما من ناحية تسمية (المنصوبات) بـ(الفضلات) والتي اطلقها العلماء القدماء، نجد البعض قد اطلق عليها تسمية أخرى وجمعوها في باب اسموه (متعلقات الفعل) وآخرون أطلقوا عليها مصطلح (التكملات)، وقد نقد الدكتور المخزومي ذلك بالقول إلى أن من اطلق على المنصوبات(متعلقات الفعل) هو أكثر توفيقًا في التسمية وذلك لكون المنصوبات كلها موضوعات تتعلق بالفعل أما من أطلق مصطلح (التكملات) فقد رأى المخزومي بأن التكملة على المنصوبات لا يخلو مما في مصطلح النحاة من حس واشعار فالمنصوب قد يكون قوام المعنى لا شيئًا على حرف المعنى أو هامشه وقد يكون عمدة واساسًا لا تكملة (في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ص٩٩).

ثانيًا: منهج الخليل في التقديم والتأخير في الجملة في الباب الواحد: الجملة الإسمية والفعلية الجملة الإسنادية (المسند والمسند إليه):

ابتدأ الخليل أبواب كتابه (الجمل في النحو) بالجملة عمومًا سواء أكانت جملة اسمية ام جملة فعلية اسنادية (مسند ومسند إليه)، أو غير اسنادية والدليل على ذلك أنه قد اسمى كتابه (الجمل في النحو) أي لم يخص جملًا محددة بل جميع ما يتناوله بالبحث من الجملة العربية النحوية وقد ذكرنا مسبقًا قوله في مبحث مستقل: هذا كتاب فيه جملة الإعراب إذ كان جميع النحو في الرفع والنصب والجر والجزم...) (الجمل في النحو: الخليل، ص٣٣)، وعلامات الإعراب التي ذكرها هنا دليل على ما تختص به الجملة النحوية لكل حركة إعرابية فعلية أم إسمية والحركة التي تناسبها. والذي يهمنا في هذا المبحث هو ترتيب الأبواب التي قسمها في كتابه (الجمل في النحو) من حيث التقديم والتأخير في هذه الجمل النحوية سواء قدم في باب الجملة الفعلية وأخر الإسمية أم قدم الإسمية وأخر الفعلية وهذا ما وجدناه في بعض أبواب كتابه، ومثال ذلك ما جاء في باب (النصب من مفعول) الذي يدل عنوانه على لزوم البدء بتناول الشرح في الجملة الفعلية والتي لابد من أن تتكون من الفعل والفاعل والمفعول به حيث بدأ الباب بقولهم: أكرمتُ زيدًا

وأعطيتُ محمدًا فـ(أكرمتُ) تتألف من فعل وفاعل و(زيدًا) مفعول به، ومن بعد مجيئه بالجملة الفعلية جاء شارحًا للموضوع بجزء بسيط من الناحية التعليمية التيسيرية قائلًا: (وقد يضمرون في الفعل (الهاء) فيرفعون المفعول به وذلك نحو قولك: زيدٌ ضربتُ وعمرو شتمتُ على معنى: ضربته وشتمته فيرفع زيدٌ) (الجمل في النحو: الخليل، ص٣٥-٣٦).

وكذلك الحال في تقديمه للجملة الفعلية على الجملة الإسمية داخل الباب الواحد ومنه ما جاء في باب (النصب من المصدر) إذ قدم فيه العامل في النصب وهو الفعل وذلك في قولهم: خرجت خروجًا وأرسلت رسولًا وارسالًا، حيث نصب (خروجًا) و(رسولًا) على المصدر ثم جاء بعد ذلك بالجملة الإسمية قال: وقد يجعلون الاسم منه في موضع مصدر فيقولون: أما صديقًا مصافيًا فليس بصديق وأما عالمًا فليس بعالم: ومعناه: أما كونه عالمًا فليس بعالم) وهنا جاءت الجملة الإسمية التي مثل بها على المسألة ذاتها في باب النصب على المصدر متأخرة علن الجملة الفعلية التي تقدمتها (الجمل في النحو: الخليل، ص٣٧)، ونجده في بعض الأبواب قد قام بتقديم الجملة الإسمية على الجملة الفعلية ذلك نظرًا لما يتناوله موضوع الباب النحوي الذي يتطلب البدء بالجملة الإسمية ومثال ذلك باب (إن واخواتها) ولعل عنوان الباب يدل على ذلك إلا أنه جاء بالجملة الفعلية فيما بعد في الباب ذاته للاستدلال والتأكيد إذ جاء مبتدئًا الباب بالجملة من قولهم: إن زيدًا في الدار، شبهوه بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول وجملة (إن زيدًا في الدار) جملة اسمية تتكون من (إن واسمها زيدًا وخبرها في الدار)، ثم جاء فيما بعد للدلالة على ذلك بالجملة الفعلية ومثل لذلك بالجملة من قولهم: ضربَ زيدًا عمرو وأخرج عمرًا صالحٌ، وهي الجملة الفعلية التي تتألف من: الفعل (ضرب)، والفاعل المتأخر (صالحٌ)، والمفعول المتقدم (عمرًا) (الجمل في النحو: الخليل، ص٤٥).

وكذلك في باب (النصب من حال) حيث ذهب إلى تقديم الجملة الإسمية التي يتطلبها موضوع الباب التي يكون فيها العامل في النصب (الاسم) ثم يأتي في الباب ذاته بالجملة الفعلية التي يكون فيها عامل النصب (الفعل) التي تعضد أو تؤكد ذلك وقد بدأ بالجملة من قولهم: أنت جالسًا أحسن منك قائمًا، أي: في حال جلوسه أحسن منه في حال قيامه... وعلل فيما بعد مستدلًا بالجملة الفعلية التي أخرها في بدء الباب قال: وإنما صار الحال نصبًا لأن الفعل يقع فيه كأن تقول: قدمتُ راكبًا وانطلقتُ ماشيًا، وتكلمتُ قائمًا وليس ذلك بمفعول) (الجمل في النحو: الخليل، ص٤١). أما في باب (النصب بالاستثناء) فقد قدمه على باب(النصب بالنفي) والذي يكون فيه عامل النصب (الفعل) وفي باب (النصب بالنفي) يكون العامل فيه (الاسم) ومثال على الباب الأول: خرج القوم إلا زيدًا وقام الناس إلا محمدًا، نصب كلًا من (زيدًا،

ومحمدًا) لأنهما لم يشاركا الناس والقوم في فعلهم وعلى ذلك يكون عامل النصب هو(الفعل) وفي الباب الآخر (باب النصب بالنفي) قولهم: لا مال لعبد الله ولا عقل لزيد فنصب (مالًا، وعقلًا) على النفي لكون النفي لا يقع إلا على النكرة والنكرة (اسم) فيكون عامل النصب في الباب هو (الاسم) وعلى هذا يكون التقديم في البابين تقديم الجملة الفعلية أو عامل النصب (لعل) على الجملة الإسمية أو عامل النصب (الاسم) في باب (النصب بالنفي) (الجمل في النحو: الخليل، ص٤٧)، وفي باب (النصب من خلاف المضاف) جاء مبتدئًا بالجملة الإسمية ممثلًا بالجملة من قولهم: هذا ضاربُ زيدٍ، حيث خفض (زيدٍ) بإضافة (ضارب) إليه فإذا ادخلت التنوين على (ضارب) خالفت الإضافة وصار كالمفعول به فنصبت (زيدًا) بخلاف المضاف على أنه كان مفعولًا، وهو بذلك قد بدأ الباب بالجملة الإسمية وتراكيبها كما هو مدعى الباب. (الجمل في النحو: الخليل، ص٧١)، وأما من حيث تقديم الأبواب التي يكون فيها العامل في النصب (الاسم) على الباب الذي يكون فيه العامل في النصب (الفعل) فقد قدم الباب الذي ذكرنا آنفًا وهو باب (النصب من خلاف المضاف) والذي يكون فيه عامل النصب الاسم (زيدًا) بإضافته إلى (ضارب) في جملة: هذا ضارب زيد، على الباب الذي يكون فيه عامل النصب هو الفعل أو ما أشبهه من الحروف ك باب (ما كان من النصب على الموضوع لا على الاسم) في جملة: ازورك في اليوم أو غدًا...).(الجمل في النحو: الخليل، ص٧٣) وباب (النصب على البنية) في ما كان بناء بنته العرب مما لا يزول غيره مثال الفعل الماضي والحروف (إن وليت ولعل وسوف وأين وما أشبهه) (الجمل في النحو: الخليل، ص٨٨) وكذلك على باب (النصب بخبر كفى مع الباء) حيث جاء متأخرًا عن الباب الذي جاء فيه عامل النصب الاسم مثال ذلك: كفى بزيدٍ رجلًا فنصب (رجلًا) ب(كفى) وخفض (زيدٍ) بالباء (الجمل في النحو: الخليل، ص٨٨)، وقدم كذلك الجملة الإسمية (العامل الإسمي) في باب (النصب بالبدل) والذي يبدأ بالجملة الفعلية في قوله تعالى: (وجعلوا لله شركاء الجن) (الانعام:١٠٠)، حيث نصب: (الجن) بالبدل والذي يكون فيه عامل النصب بدل الاسم (الجمل في النحو: الخليل، ص١٠٠).

وباب (النصب بالقسم عند سقوط الواو والياء والتاء من أول القسم) (الجمل في النحو: الخليل، ص١٠٧) وباب (النصب بإضمار كان) حيث نصب في قولهم: فعلت ذاك إن خيرًا وإن شرًا على معنى: إن يكن فعلي خيرًا وإن يكن شرًا، حيث عامل النصب فيه (الاسم) (الجمل في النحو: الخليل، ص١١١). على الباب الذي فيه عامل النصب (الفعل) الجملة الفعلية وذلك في باب (النصب بالترائي) وذلك في قولهم: ابصرتُ زيدًا قائمًا ورأيتُ محمدًا منطلقًا، وكذلك تقول: بصر عيني زيدًا قائمًا معناه: ابصرتُ عيناي زيدًا

قائمًا وفي قولك: بصر عيني زيدٌ قائمٌ، رفعت (زيدًا) لأنه اسم مبتدأ والعامل فيه (الفعل) ورفعت (قائمًا) لأنه خبر وأردت به: زيدٌ قائمٌ ببصر عيني ونصبت (بصر عيني) بفقدان الخافض (الجمل في النحو: الخليل، ص١١٣-١١٤)، وقد جاء في باب (وجوه الرفع) والذي قسمه إلى عدة أبواب متفرعة بتقديم باب (الرفع بالفاعل) مثال: خرج زيدٌ وقام عمرو، وباب (ما لم يذكر فاعله) نحو: ضُرِبَ زيدٌ وكُسي عمرو والذي يكون فيه عامل الرفع في الاسم (زيدٌ وعمرو) هو (الفعل) (ضُرِبَ وكُسِي) (الجمل في النحو: الخليل، ص١١٨). على باب (المبتدأ والخبر) والذي يكون فيه عامل الرفع (الاسم) نحو: زيدٌ خارجٌ والمرأة منطلقة رفعت (زيدًا) بالابتداء ورفعت (خارجًا) لأنه خبر الابتداء (الجمل في النحو: الخليل، ص١١٨). في حين أخر باب (اسم كان واخواتها) على باب (المبتدأ والخبر) والذي يكون فيه عامل الرفع الفعل (كان) والذي هو بمعنى (يكون) نحو: كان عبد الله شاخصًا رفعت (عبد الله) ب(كان) ونصبت (شاخصًا) لأنه خبر كان ولا بد لكان من خبر، وعليه يكون عامل الرفع في الاسم (زيد وشاخصًا) هو الفعل (كان)... قال الخليل: وقد يرفعون ب (كان) الاسم والخبر فيقولون: كان زيدٌ قائمٌ وقال الشاعر:

- إذا ما المرء كان أبوه عبس فحسبكَ ما تريدُ من الكلامِ

رفع (الأب) على الابتداء و(عبس) خبره ولم يعبأ ب(كان) (الجمل في النحو: الخليل، ص١١٩).

ثالثًا: ترتيب الأبواب بالاعتماد على البحث في معاني الجملة في الباب النحوي والصرفي (تداخل الأبواب النحوية والصرفية):

نلاحظ في كتاب (الجمل في النحو للخليل) والذي يدل عنوان الكتاب على أن الكتاب مختص في الجمل النحوية والأوجه الإعرابية فقط، والذي لم نجد فيه ذكر للمسائل الصرفية أو تحدث عنها في مقدمة كتابه بل قال فيه بأنه كتاب مختص بجمل النحو: (هذا كتاب فيه جملة الإعراب إذ كان جميع النحو في الرفع والنصب والجر والجزم وقد الفنا هذا الكتاب وجمعنا فيه جمل وجوه الرفع والنصب والجر والجزم، وقد الفنا الكتاب وجمعنا فيه جمل وجوه الرفع والنصب والجر والجزم...، وبينا كل معنى في بابه باحتجاج من القرآن الكريم وشواهد من الشعر...) (الجمل في النحو: الخليل، ص٣٣). إلا اننا وجدنا في بعض أبواب كتابه المتفرقة ضمن أبواب الأوجه الإعرابية الفاظًا تدل على موضوعات صرفية فهو في بعض الأبواب يذكر الصرف ويتناوله في كيفية تصريفه نحويًا، مثال ذلك في باب (النصب بالصرف) حيث بدأ الباب في الحديث عن الجملة من قولهم لا أركب وتمشي ولا أشبع وأنت تجوع، وعلل سبب ذلك من الناحية الصرفية

قال: (نصب لأنه مصروف عن جهته عند اسقاطه الكناية التي هي (أنت)... ثم ذهب كذلك لذكر مسألة الصرف من ناحية الأوجه الإعرابية في الباب ذاته في الصرف من الرفع إلى النصب، قال: أن من الصرف قول الله عز وجل: بلى قادرين) معناه: بلى نقدر فصرف من الرفع إلى النصب...) (الجمل في النحو: الخليل، ص ٦٨)، ونجده كذلك قد جاء بباب (النصب من مصدر في موضع فعل)، والذي من المؤكد فيه أن المصادر من الموضوعات الصرفية وهو باب قد جعله ضمن باب (وجوه النصب) حيث قال فيه: (أن نصب (سُنَةَ الله) في قوله تعالى: (سُنة الله التي قد خلت في عباده) إنه مصدر في موضع فعل كأنه قال: سَن اللهُ سُنَةً) فجعل في موضع (سَن) (سُنة) وهو مصدر فأضافه واسقط التنوين للإضافة (الجمل في النحو: الخليل،٥٨)، ومن الألفاظ التي ذكرها كذلك والتي تدل على الصرف باب (النصب من مصدر) جاء فيه ممثلًا: خرجتُ خُروجًا وأرسلتُ رَسُولًا وإرسالًا قال الشاعر:

- ألا ليت شِعري هل إلى أم مَعمرٍ سبيلٌ فأما الصبرَ عنها فلا صبرا

- أما القتال فلا أراك مُقاتلًا ولئن هربتَ ليَعرفن الأبلقُ

نصب (القتال) و(الصبر) على المصدر. قال: وقد يجعلون الاسم فيه في موضع المصدر، فيقولون أما صديقًا مُصادقًا فليس بصديق وأما عالمًا فليس بعالم، معناه: اما كونه عالم فليس بعالم) (الجمل في النحو: الخليل، ص ٣٧). وفي باب (النصب من مصدر في موضع فعل) قال فيه: (قوله جل وعز في (حم المؤمن:٨٥): (سُنة الله التي قد خلت في عباده) نصب (سنة)، لأنه مصدر في موضع فعل) (الجمل في النحو: الخليل، ص ٥٨). وباب (النصب من المصادر التي جعلوها بدلًا من اللفظ الداخل على الخبر والاستفهام) جاء فيه: (في هذا الباب ما يوحى بالخلط بين الألفاظ الصرفية والنحوية كون المصادر تعود على الصرف والخبر والاستفهام يعود على النحو... قال فيه: (قولهم: أنت سيرًا سيرًا، وما هو السيرَ السيرَ وما أنت إلا شُربَ الإيل، وإلا ضَربَ الناسِ وإلا ضربًا الناسَ ولا تنوين في شُرْبَ لأنه لا يتعدى إلى الإبل) (الجمل في النحو: الخليل، ص ١١٦) وباب (الرفع بالصرف) قال فيه: (قول الله عز وجل: (ولا تمنن تستكثر) (المدثر:٦) ذكر النحويون أن معناه: ولا تمنن مستكثراً فصرف من منصوب إلى مرفوع ومثله (ثُم ذرهم في خوضهم يلعبون معناه: ثم ذرهم في خوضهم لاعبين فصرف من النصب إلى الرفع، لولا ذلك لكان يلعبوا جزمًا على جواب الأمر) (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٤٢).

رابعًا: ترتيب الأبواب من حيث التعريف والتعليل بالمفاهيم النحوية:

نجد هناك تفاوت في منهج الخليل من حيث التعريف بالمفاهيم النحوية، حيث يبدأ في الغالب في البدء بالتعريف بالمفهوم مباشرة ومن ثم يذكر الأمثلة والشواهد النحوية على ذلك، وفي أبواب كتابه بتناول الجملة النحوية التي تأتي في صلب موضوع الباب من حيث نوع الجملة التي يختص بها الباب النحوي إذا كان الباب يتناول ما يختص بالجمل الفعلية أو الجملة الإسمية، أو كان من ناحية الجمل الصرفية في بعض أبواب كتابه، إذ نجده يبدأ من غير التعريف بمفهوم الباب من كما جاء في الكثير من المصنفات النحوية واللغوية. ومثال على ذلك باب (النصب بالترائي) حيث ابتدأ الباب بالتعريف قائلًا: (يكون وجهه وجه المفعول بإيقاع الفعل عليه غير أن النحويين جعلوه بابًا تنصب به الاسم والنعت والخبر (الجمل في النحو: الخليل، ص ١١٣-١١٤). قال أبو بكر النحوي: والنصب بالترائي يكون وجهه وجه النصب بالمفعول بإيقاع الفعل عليه... مثال ذلك قولك: أبصرتُ زيدًا قائمًا، ورأيت محمدًا منطلقًا، وتقول: بصر عيني زيدًا قائمًا. معناه: أبصرت عيناي زيدًا قائمًا (المحلى: ابو بكر النحوي، ص٨٧). وكذلك الحال في باب (النصب ب وحده) إذ جاء بجزء مما يدل على مفهوم الباب قائلًا: (ولا يكون وحده إلا نصبًا في كل جهة) ثم جاء بعد ذلك ليمثل بالجمل النحوية قائلًا: تقول: مررتُ بزيدٍ وحده ورأيتُ زيدًا وحده وهذا زيدٌ وحده. وإنما صار كذلك لأنه مصروف عن جهته (الجمل في النحو: الخليل، ص١١٤). وهو ما جاء في تعريف ابو بكر النحوي في المحلى لمفهوم (وحده) (المحلى: ابو بكر النحوي، ص٨٨)، وقد ذهب بعض النحاة إلى القول في النصب ب(وحده) فمنهم من زعم أنه انتصب انتصاب الظرف وهو يونس ومنهم من قال إنه مصدر وضع موضع الحال، وذهب سيبويه إلى انه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ولم يجعلها مصادر لأنها لم تحفظ لها افعال تعم معانيها معاني المصدر... (شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الأشبيلي، ج٢، ص٢٧٠).

أما في باب (أما التحثيث) فقد عرف بمفهوم الباب قائلًا: (فهو في معنى المصدر إلا أنك تلحق به الفًا ولامًا للمعرفة وتحث عليه)، ثم جاء ممثلًا بالجملة النحوية نحو قولك: الخروج الخروج، والسير السير، السحور السحور، الصلاة الصلاة تضمر له فعلًا تصدر منه هذا المصدر (الجمل في النحو: الخليل، ص١١٥). ونجده في بعض الأبواب مبتدئًا مكتفيًا بعبارة فقط تدل على مفهوم الباب مثال باب (الفعل الذي يتوسط بين صفتين) فذهب مكتفيًا بالقول بأنه: نصب أبدًا) كأن تقول: أزيدٌ في الدار قائمًا فيها؟ فيأتي على شرح الباب بالجمل النحوية من غير ذكر لمفهوم المسألة موضوع الباب (الجمل في النحو: الخليل،

ص١١٥). جاء في (المحلى) تعريف المفهوم في باب (ونصب من فعل دائم بين صفتين): وأما الفعل الذي يتوسط بين صفتين وهو نصب أبدًا... كقول الله عز وجل: (فكأن عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها) (الحشر:١٧) (المحلى: ابو بكر النحوي، ص٨٩). وفي باب (الرفع بشكل النفي) بدأ قائلًا: (وهو كل ما جاز فيه النصب بالنصب ثم رفعته فهو شكل النفي على ما قرؤوا: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) (البقرة:١٩٧). (الجمل في النحو :الخليل، ص١٦٥) جاء في المحلى: (وهو كل ما جاء فيه النصب بالنفي ثم رفعته، فهو شكل النفي على ما قرءوا: ولا رفث ولا فسوق...ومعناه: ليس رفثٌ وليس فسوقٌ) (المحلى: أبو بكر النحوي، ص١٣٩). وجاء في باب (الرفع ب مذ) معرفًا بجزء بسيط عنه مبتدئًا الباب بقوله: (ومذ ترفع ما بعدها ما كان ماضيًا وتخفض ما لم يمض) ثم مثل على ذلك بالجملة من قولك: ما رأيته مذ يومان ومذ سنتان ومذ ثلاث ليالٍ ومذ سنة ومذ شهر ومذ ساعة) (الجمل في النحو: الخليل، ص١٣٧)، ف(مذ) ترفع ما بعدها حتى تأتي بالألف واللام فإذا جاء الحرف وفيه الألف واللام وهو لم يمض فإن العرب تخفض بـ(مذ) حينئذ كأن تقول: ما أتيته مذ اليوم ومذ الساعة (المحلى: أبو بكر النحوي، ص١١٠). وقد جاء الخليل بالتعريف بـ(منذ) في الباب ذاته لـ(الرفع ب مذ) كون الأمر كان يستدعي من ذكره في باب خاص به قال: (وأما منذ الثقيلة فإنها تخفض ما مضى وما لم يمض على كل حال) (الجمل في النحو: الخليل، ص١٣٧). ولعل منهج الخليل من حيث ترتيب الأبواب بالتعريف بالمفهوم فيه شيء من الخلط وعدم الالتزام بموضوع الباب الأصلي. ومفهوم مذ ومنذ عند النحويين هما اسمان إذا ارتفع ما بعدهما وحرفان إذا انجر ما بعدهما حيث (مذ) مع الاسم الذي يرتفع بعدها تكون منتهى كلام تقول لمن قال لك: كم لك لم تر زيدًا؟ منذ يومان. (شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الأشبيلي :ج٢، ص١٥١) واكتفى معرفًا ومبتدئًا باب (الرفع بالحكاية) بقوله :(كل شيء من القول فيه الحكاية فارفع) ومثل على ذلك بالجملة النحوية: قلتُ عبد الله صالحٌ وقلتُ الثوبَ ثوبك... ثم عاد بعد ذكر الأمثلة بالقول: فإذا اوقعت عليه الفعل فأنصب نحو: قلتُ خيرًا قلتُ شرًا.(الجمل في النحو: الخليل، ص١٤٩) فالحكاية في مفهوم النحاة: هي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اورده، وهي ثلاثة أنواع: حكاية الجمل وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص ب(اي) و(من) الاستفهاميتين إذ أن حكاية الجمل مطردة بعد القول وفروعه من الفعل والوصف بأنواعها نحو: (وقولهم إنا قتلنا المسيح) (النساء:١٥٧)، ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية: زيدٌ قائمٌ، قال عمرو قائمٌ زيدٌ.. وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم: ليس بقرشيا ردًا على من قال إن في الدار قرشيا) (شرح التصريح: ج٢، ص٤٧٩-٤٨٠). (شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور:ج٣، ص٤٩). أما في باب (لولا) فقد اكتفى بالقول:(تكون في معنى هلا وتكون في معنى إذا)

(الجمل في النحو: الخليل، ص١٥٦). وقال في باب (الرفع بـ الذي ومن وما): (فهذه اسماء ناقصة لابد لها من صلات يكون جوابها مرفوعًا أبدًا) (الجمل: الخليل، ص١٥٧)، وفي باب (الرفع في الأفعال المستقبلية) ذهب للقول: (وهو الفعل المستأنف رفع أبدًا إلا أن يقع عليه حرفٌ جازم أو ناصب وعلامة الفعل المستقبل أن يقع في اول الفعل احد هذه الحروف الأربعة وهي: الألف والتاء والياء والنون، ومعناه بالألف: أنا اخرج و بالتاء: أنت تخرج وبالياء: هو يخرج وبالنون: نحن نخرج، فإذا وقع أحد هذه الحروف في أول الفعل كان رفعًا أبدًا) (الجمل في النحو: الخليل، ص١٦٤-١٦٥). وفي باب (الخفض بالبنية) ذهب مبتدئًا التعريف للمفهوم بشكل أكثر توضيحًا عما جاء في الأبواب السابقة قال: (وإنما علة البنية للأسماء تضاف وهي نواقص فإذا حذفت منها الإضافة بقيت ناقصة فألزمت البنية نحو: دراك ونزال وحذام... لا تزول هذه الأسماء عن الخفض إلى غيره من غير تنوين يقال: أتتني حذام، ومررتُ بحذام، ورأيتُ حذام لا يزول عن الخفض إلى غيره من غير تنوين) ثم يأتي بالشواهد والأمثلة من الجمل النحوية للاستدلال والتعضيد (الجمل في النحو: الخليل، ص١٧٨). وكذلك باب (الجزم بـ لم واخواتها). (الجمل: الخليل، ص٢٠٣) وباب (ألف الوصل) (الجمل: الخليل، ص٢٢٦). جاء في بداية كل منهما معرفًا للمفهوم بالشيء القليل على ذلك، ونجد الخليل في بعض أبواب كتابه يبدأ التعريف للمفهوم من خلال ذكر علامة اعرابه. ومثال ذلك باب (تاء فعل الأمر) قال:(تكون جزمًا أبدًا... ثم مثل لذلك بالشواهد والجملة النحوية) (الجمل: الخليل، ص٢٧٥) وفي باب (تاء المخاطب المذكر) قال: نصبٌ أبدًا، تقول: أنت خرجت أنت ذهبت...) (الجمل: الخليل، ص٢٧٨) وفي باب (تاء مخاطبة المؤنث) قال:(كسرٌ أبدًا، تقول: أنتِ خرجتِ أنتِ ذهبتِ..) (الجمل: للخليل، ص٢٧٨). أما في باب(واو القسم) قال: وهي من حروف الخفض...) أي علامتها الإعرابية الجر لما بعدها من الأسماء) (الجمل: الخليل، ص٢٨٧). وقد يأتي بالتعريف للمفهوم في منتصف الحديث عن موضوع الباب النحوي (النصب بأن واخواتها) وباب النفي وباب الاستثناء وغيرها الكثير من أبواب كتابه التي سوف نتناولها في مبحث خاص، إلا أننا نجده في قليل من الأبواب قد تطرق إلى ذكر جزء عن مفهوم موضوع الباب أو تعليلًا لذلك الباب قبل البدء بالجملة النحوية كما هو متعارف عليه في جميع أبواب كتابه كما ذكرنا، ومن ذلك باب (النصب من الظرف) إذ بدأ الباب بتناول الموضوع من ناحية ذكر الجملة :غدًا آتيك ويوم الجمعة يفطر الناس فيه واليوم أزورك، ثم قال فيما بعد: (وسُمي الظرف ظرفًا لأنه يقع الفعل فيه كالشيء يجعل في الظرف... فإذا قلت: هو شر في الدار فجعلته اسمًا جاز الرفع...وكذلك يلزمون الشيء الفعل ولا فعل وإنما هذا على المجاز كقول الله: (فما ربحت تجارتهم) (البقرة :١٦).(الجمل في النحو: الخليل، ص٤٢ – ٤٤).

خامسًا: منهج الخليل في ترتيب الأبواب النحوية في (الاحتجاج والخلاف) من حيث:

١- آراء المذاهب النحوية:

منهج الخليل في كتابه الجمل في النحو من حيث التناول والأخذ بآراء المذاهب النحوية وآراء النحاة والاحتجاج والاستدلال بها، نجده غير ملتزم في جميع أبوابه بمناقشة القضايا والمسائل النحوية بينه وبين النحاة بل نجد بعضًا من الأبواب التي ذكر فيها ما ذهب إليه علماء النحو، وغالبًا ما كان يذكر الفاظًا تدل على الخلاف في المسألة من غير ذكر لاسماء اصحابها في نص الشرح بل يحيل على ذلك في هامش كتابه لهؤلاء العلماء ومصنفاتهم، ومن الألفاظ التي تدل على ذاك (يجعلون، ويرفعون، ومذهبهم، وقال قوم، وربما جعلوا، ومنهم) ونجده نادرًا ما يذكر اسم العالم الذي عضد برأيه على المسألة التي تناولها مثال على ذلك ما جاء في باب (واو الاقحام) حين قال بأن الواو في قوله تعالى :(فلما اسلما وتله للجبين وناديناه أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا) (الصافات :١٠٣-١٠٥) قد جاءت حشوًا على ما ذكر سيبويه النحوي. (الكتاب: سيبويه، ١/ ٤٨٠، ينظر: الجمل في النحو: الخليل، ص٢٨٨).

أما من ناحية ذكر المذاهب النحوية بمسمياتها (المذهب الكوفي والمذهب النحوي) فوجدناه قد ذكرها في باب واحد فقط (باب النصب بالتعجب) حيث ذهب إلى الاحتجاج بآراء المذهبين للدلالة فقط على المسألة بما جاءت به المذاهب النحوية من غير أن يذكر الأخذ برأي أحدهما أو تفضيل رأي على رأي، وذلك في قولهم: ما احسن زيدًا وما أكرم عمرًا حيث قال بأنه بمنزلة الفاعل والمفعول كأنه قال: شيء حسن زيدًا، ثم جاء برأي المذهب الكوفي والذي يذهب بالقول: أن هذا القول لا يقاس عليه لأن قولهم: ما أعظم الله لا يجوز أن تقول فيه: شيء أعظم الله، أما البصريون فقد قالوا: أنه لا يذهب القياس بحرف واحد ولا يجعل فاعله مفعولًا ولا مفعوله فاعلًا، وإنما من شأم العرب الوسع في كل شيء ومعنى: ما أعظم الله: ما أعظم ما خلق الله وما احسن ما خلق!) (الجمل في النحو: الخليل، ص٤٩-٥٠).

وقد نجده في باب (النصب بالذم) قد ذكر عبارة تدل على مجيئه بما ذهب إليه اهل النحو أو علما النحو وذلك في عبارة (كما ذكر أهل النحو)، إذ ذهب إلى أن النصب في (الفاجر الفاسق) في قولهم: مررت بأخيك الفاجر الفاسق) منصوب على الذم، وفي قوله تعالى: (ملعونين أينما ثقفوا) (الأحزاب :٦٠) منصوبة كذلك على الذم كما ذكر أهل النحو (الجمل في النحو: الخليل، ص٦٣). أما في باب (النصب

الذي يقع في النداء المفرد) فقد جاء بلفظة (وقال قوم) التي تدل على المجيء بما ذهب إليه النحاة وذلك في الشاهد الشعري من قول الشاعر :

– كليني لهم يا اميمة ناصب وليلٍ اقاسيه بطيءِ الكواكب

فنصب (أميمة) لأنه أراد الترخيم فترك الاسم على أصله... ثم قال وقال قوم: نصبه على الندبة والتفسير) الأول أحسن والمندوب يندب بالهاء والألف (الجمل في النحو: الخليل، ص ٨٤)، وقد احال على عبارة (وقال قوم) إلى سيبويه في كتابه، والزجاجي في الجمل، وابن الشجري في الامالي، والزمخشري في المفصل، وابن يعيش في شرح المفصل... وغيرهم). (هامش الجمل في النحو: الخليل، ص٨٤). وذكر في باب (النصب بفقدان الخافض) بدلًا من اسم العالم أو مذهبه عبارة (يجعلون)، وعبارة (وكذلك مذهبهم) وذلك في تناوله الشاهد القرآني من قوله تعالى في سورة (آل عمران: ١٧٥): (إنما ذلكم الشيطان يخوفُ اولياءه) حيث نصب (أولياءه) على فقدان الخافض... ثم قال: وتميم ترفع (هذا) في قوله تعالى: (ما هذا بشرًا) كلما كان بعد الاسم المبهم والمكني يجعلون مبتدأ وخبرًا...) ثم قال في قول النابغة الذبياني:

– قالت: فيا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفُهُ فقَدِ

إذ يرفعون (الحمام) لأنهم يجعلون (هذا) مبتدأ و(الحمام) خبر ولا يعملون ليت ومن نصب اراد العمل ل(ليت) واراد بذلك: ليتَ الحمام لنا و(ما) و(هذا) هنا جعلت حشوًا، قال وكذلك مذهبهم في: (ما هذا بشرٌ) فلفظة (كذلك مذهبهم) تدل على الخلاف في الباب في المذاهب النحوية من غير ذكر أي مذهب هو (بصري أم كوفي) (الجمل في النحو: الخليل، ص٩٣–٩٤)، وكان يقصد بلفظة (يجعلون، وكذلك مذهبهم) إلى أصحاب القول من النحاة ومصنفاتهم في هامش كتابه (ابن جني في الخصائص٢: / ٤٦٠، وابن الشجري في الامالي ٢/ ١٤٢، ابن الأنباري في الانصاف ٢٤١، وابن يعيش في شرح المفصل ٨/ ٥٤– ٥٨، وابن هشام في مغني اللبيب،٦٦ – ٣١٦، والسيوطي في همع الهوامع :١ / ٦٥– ١٤٣، والأشموني :١/ ٢٨٤) (هامش الجمل في النحو: الخليل، ص٩٤)، وقد ذهب في باب (واو النداء) بالإتيان بلفظة (ومنهم من) التي تدل كذلك على الخلاف في المسألة من غير ذكر لأصحاب الخلاف من النحاة قال: (... ومنهم من يثبت الألف وذلك في قولهم: يا زيدُ وازيدُ وها زيدُ ومنهم من يحذف حرف النداء ويكتفي بالقول: زيدَ وفي قوله تعالى في سورة يوسف (٢٩): (يوسف اعرض عن هذا). (الجمل في النحو: الخليل، ص٢٨٧). ولعله اراد بجواز الحذف أو من جوزه من العلماء (المذهب الكوفي) أو بعض العلماء ممن اتبعوا

المذهب لكون المذهب الكوفي معروف فيه كثرة الجواز والتسهيل والتيسير. وفي باب (النصب ب اسم كان واخواتها) فقد عمد إلى ذكر لفظة (وقد يرفعون، وربما جعلوا)، وهي من العبارات التي تدل على الاستدلال بآراء غيره في تناول الموضوع في الباب النحوي قال فيه: (وقد يرفعون ب كان الاسم والخبر فيقولون: كان زيدٌ قائمُ وقال الشاعر:

- إذا ما المرء كان ابوه عبس فحسبك ما تريد من الكلام

وقد أحال على لفظة (وقد يرفعون) إلى أصحابها في هامش كتابه (سيبويه في الكتاب ١/ ٣٩٦) وأيضًا رأيه في قوله الشاعر:

- إذا مت كان الناس صنفان: شامت وآخر مثنٍ بالذي كنت امتع

وهو الشاهد الذي استشهد في كلأ من (سيبويه في كتابه ١/ ٣٦، والزجاجي في الجمل :٦٣، وابن الشجري في اماليه ٢/ ٣٣٩، وابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٧٧، ٣/ ١١٦، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٦٧ -١١١... وغيرهم مما ذكر في هامش الجمل في النحو: الخليل، ص١١٩) ... ثم عاد ليقول في المسألة ذاتها: وربما جعلوا النكرة اسمًا والمعرفة خبرًا فيقولون: كان رجلٌ عمرًا إلا ان النكرة أشد تمكنًا من المعرفة لأن اصل الأشياء نكرة، ويدخل عليها التعريف والوجه أن تجعل المعرفة اسمًا والنكرة خبرًا) (الجمل: الخليل، ص١٢٠- ١٢١).

٢- مسميات الأبواب النحوية:

نجد الخليل في بعض أبواب كتابه الجمل قد وضع مسميات لكل باب من حيث وجوه النصب ووجوه الرفع ووجوه الخفض والجزم وغيرها من أبواب كتابه، وقد نجد أن لكل باب مسمى يندرج تحته موضوع الباب يتناول فيه الجملة من حيث المتناول الكلي أو يفرد له بابًا آخر في موضع آخر من الكتاب، إلا أن الذي يهمنا من الموضوع نفسه في هذا المبحث هو الاختلاف في المسميات بين الخليل وبعضًا من النحاة في الباب ذاته، ومثال على ذلك (باب الحال) وضعه الخليل ضمن باب (وجوه النصب) التي عدها ب (أحد وخمسون وجهًا)، وأفرد له بابًا خاصًا اسماه (باب النصب بالحال) قال: (إنما صار الحال نصبًا لأن الفعل يقع فيه فتقول: قَدمتُ راكبًا، وانطلقتُ ماشيًا وتكلمتُ قائمًا وليس بمفعول في مثل قولك: لبستُ الثوبَ، لأن الثوب ليس بحال وقع فيه الفعل والقيام حال وقع فيه الفعل فأنتصب كانتصاب الظرف حين وقع فيه الفعل، ولو كان الحال مفعولًا كالثوب لم يجز أن يتعدى الانطلاق إليه لأن الانطلاق انفعال والانفعال لا

يتعدى أبدًا... والحال لا يكون إلا نكرة والحال في المعرفة والنكرة بحالة واحدةٍ تقول :قام علي صاحبٌ لي راجلًا. نصب على الحال (الجمل في النحو: الخليل، ص٤١). في حين اسماه المبرد كما ذكر محقق المقتضب في مقدمته: هذا باب ما يكون حالًا وفيه الألف واللام على خلاف ما تجري به الحال لعلة دخلت، ولعل المبرد قد أطال في عنوان الباب معللًا لذلك (المقتضب: المبرد،١/ ٧٢)، وقد خالف المبرد كل من قال في المفعول حالًا من النحاة فأفرد له بابًا خاصًا اسماه (هذا باب من المفعول ولكنا عزلناه مما قبله لأنه مفعول فيه وهو الذي يسميه النحويون الحال)، قال في: جاءني عبد الله وقصد إلى زيد إنك إن خفت أن يلتبس المعنى بينه وبين من تعني أي تفصل بين من تعني وبين من خفت أن يلتبس به كأن تقول: جاءني زيد المعروف بالركوب أو المعروف بالطول وكذلك جاءني زيد بن عمرو وزيدٌ النازل موضع كذا قال المبرد: فإن لم ترد هذا واردت الأخبار عن الحال التي وقع فيها مجيئه قلت: جاءني زيد راكبًا أو ماشيًا فجئت بعده بالنكرة لا تكون نعتًا له لأنه معرفة وذلك لأنك لم ترد: جاءني زيد المعروف بالركوب والمشي، فيكون تحلية بما قد عرف وإنما اردت مجيئه وقع في هذه الحال... أما أن اردت النصب فإنك تنصب بقولك: زيد في الدار قائمًا فتنصب قائمًا بمعنى الفعل الذي وقع في الدار لأن المعنى: استقر عبد الله في الدار لذلك انتصبت الظروف...) (المقتضب: المبرد،٤/ ١٦٦).

أما سيبويه فقد اسماه :(هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام شبهوه بما يشبه من الأسماء بالمصادر نحو قولك: فاه إلى في وليس بالفاعل ولا بالمفعول فكما شبهوا هذا بقولك: عوده على بدئه وليس بمصدر كذلك شبهوا الصفة بالمصدر فشذ هذا كما شذت المصادر في بابها حيث كانت حالًا وهي معرفة وكما شذت الأسماء التي وضعت موضع المصدر وما يشبه بالشيء في كلامهم وليس مثله في جميع احواله كثير) (الكتاب: سيبويه، ينظر: المقتضب: المبرد١/ ٧٢). ولعل الخلاف قد وقع بين الخليل وسيبويه والمبرد في عنوان الباب فقط إلا أن المضمون والمغزى هو ذاته عند الجميع، والدليل على ذلك قول الخليل: بأن الحال ليس بمفعول ولو كان الحال مفعولًا لم يجز أن يتعدى الانطلاق إليه لأن الانطلاق انفعال، والانفعال لا يتعدى أبدًا) (الجمل في النحو: الخليل، ص٤١). في حين قال الخليل: (بان هذا الباب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام... وليس بالفاعل ولا المفعول...) وهما بذلك قد اتفقا على كون الحال ليس بمفعول به. وقد اتفقوا في الباب ذاته على كون الحال لا يقع إلا نكرة قال الخليل: (والحال لا يكون إلا نكرة). (الجمل في النحو: الخليل، ص٤١)، في حين ذهب

سيبويه إلى القول بأن مجيء الحال معرفة هو شاذ كما جاءوا بالمصادر حين شبهوها بعوده على بدئه قال: فشذ هذا كما شذت المصادر في بابها حين كانت حالًا وهي معرفة...) (المقتضب: المبرد :١/ ٧٢).

جعل الخليل باب (النصب من الظرف) ضمن باب (وجوه النصب) التي عدها في المسائل التي يلحقها النصب فقط قال: (ونصب من ظرف) كقولهم: غدًا آتيك ويوم الجمعة يُفطر الناس فيه، واليوم أزورك... ثم علل ذلك في تسمية الظرف بهذا الاسم قال: وسمي الظرف ظرفًا لأنه يقع الفعل فيه كالشيء يجعل في الظرف)، ولعل تعليله للتسمية كان من واقع اللغة مفهوم الظرف لغة وليس في الاصطلاح كما هو المفهوم الحديث أو عند بعض النحاة القدماء (الجمل في النحو: الخليل، ص٤٢-٤٣). في حين اختلف سيبويه مع الخليل في تسمية الباب الظرفي وربما قد أطال في التسمية قال: هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ومعرفة قسمها وتمكنها وامتناع ما يمتنع منها من التصرف ويقال من الصرف).(الكتاب: سيبويه :٤/ ٦١١، ينظر: المقتضب: المبرد: ١/ ٧٢)، وقد افرد سيبويه أبوابا متفرعة تناولت احكامًا عن باب الظرف وجعل لكل منها بابًا خاصًا ومن ذلك باب ما أسماه (هذا باب تسمية الحروف والكلم التي تستعمل وليست ظروفًا ولا اسماء غير الظروف ولا افعال) ثم قال شارحًا: والعرب تختلف فيها يؤنثها بعضٌ ويذكرها بعضٌ كما أن اللسان يذكر ويؤنث...) (الكتاب: سيبويه ٣/ ٢٥٩-٢٦٠). وكذلك باب أطلق عليه :(هذا باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء) قال في نص الكتاب: أعلم أنك إذا سميت كلمة بخلف أو فوق أو تحت لم تصرفها، لأنها مذكرات ألا ترى أنك تقول: تحيت ذاك وخليف ذاك ودوين ذاك ولو كان مؤنثات لدخلت فيهن الهاء كما دخلت في قديديمة ووريثة وكذلك قبل وبعد تقول: قُبيل وبُعيد وكذلك أين وكيف ومتى عندنا لأنها ظروف قال: وهي عندنا على التذكير وهي من الظروف بمنزلة (ما – من) في الأسماء فنظيرهن من الأسماء غير الظروف...) (الكتاب: سيبويه :٣/ ٢٦٧). وباب في الظروف غير المتمكنة أسماه: (هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة) قال فيه معللًا: وذلك لأنها لا تضاف ولا تصرف غيرها ولا تكون نكرة وذلك: اين ومتى وكيف وحيث وإذ وإذا وقبل وبعد فهذه حروف وأشباهها لما كانت مبهمة غير متمكنة شبهت بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف...) (الكتاب: سيبويه: ٣/ ٢٨٥)، واختصر الخليل تسمية (باب التعجب)، وجعله ضمن باب (وجوه النصب) قال: (والنصب من تعجب) وفي نص كتابه أدل على ما يتناول الباب بالجملة النحوية ممثلًا بقولهم: ما أحسن زيدًا وما أكرم عمرًا وهو في المثال بمنزلة الفاعل والمفعول به كأنه قال: شيء حسنَ زيدًا وحد التعجب ما يجده الإنسان من نفسه عند خروج الشيء من عادته...) (الجمل في النحو: الخليل، ص٤٩). وقد أسماه سيبويه بـ (باب التعجب) من غير

ذكر الحكم الإعرابي النصب كما فعل الخليل عندما حدده بباب وجوه النصب، إلا أنه ذكر أحكامًا متفرقة في أبواب مختلفة لموضوع التعجب، فقد افرد بابًا أسماه (باب ما لا يجوز فيه ما أفعله) وهي صيغة من صيغ التعجب (ما أفعله) على سبيل المثال (ما أحسنه)، فقد خص الباب بما يتناوله من حيث اللون والخلقة وفي ما يجوز وما لا يجوز قال: (وذلك ما كان أفعل وكان لونًا أو خلقة ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره ولا ما أبيضه ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه ولا في الأعشى: ما أعشاه إنما تقول: ما أشد حمرته وما أشد عشاه على وزن ما أفعله وليس على وزن (أفعل) قال سيبويه: وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفعل به راجلًا ولا هو أفعل منه لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه...) (الكتاب: سيبويه :٤/ ٩٧). في حين جعل الخليل المسألة في الجواز وعدمه في الباب ذاته من غير أن يفرد له بابًا خاصًا قال في قولهم: ما احسن زيدًا وما أكرم عمرًا بأن معناه: كالشيء في قولك: شيء حسنَ زيدًا، ثم جاء برأي المذاهب في الجواز من عدمه قال الكوفيون: هذا لا يقاس عليه لأن قولهم (ما أعظم الله) لا يجوز أن تقول: شيء أعظم الله، فرد عليهم قولهم: وقال البصريون: لا يذهب القياس بحرف واحد وقالوا لا يجعل فاعله مفعولًا ولا مفعوله فاعلًا ومن شأن العرب الوسع في كل شيء ومعنى: ما أعظم ما خلق الله: ما أعظم ما خلق الله وما حسنَ ما خلقَ!) (الجمل في النحو: الخليل، ص٤٩-٥٠).

وكذلك افرد بابًا في موضوع التعجب اسماه (باب ما يستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل به أو أفعل فعله). (الكتاب: سيبويه :٤/ ٩٩)، وباب أسماه (ما أفعله على معنيين) كأن تقول: ما أبغضني له وما أمقتني له وما أشهاني لذلك، وإنما تريد أنك ماقت وإنك مبغض وإنك مشته فإن عنيت غيرك قلت: ما افعله...) (الكتاب: سيبويه :٤/ ٩٩). وباب أسماه (ما تقول فيه العرب ما افعله وليس له فعل وإنما يحفظ هذا حفظًا ولا يقاس) (الكتاب: سيبويه :٤/ ١٠٠). وهذا ما ذهب اليه سيبويه في تقسيمه الأبواب إلى أبواب متفرعة من حيث الإجازة والبطلان والأخذ وما يقاس ولا يقاس عليه وما يجوز ولا يجوز فيه الحكم الإعرابي.

٣- منهج الخليل في تفرع الأبواب النحوية التي من حقها الجمع:

نجد الخليل عند تقسيمه الأبواب النحوية في كتابه الجمل قد تفرع في وضع مسائل من حقها الجمع في باب واحد وجعل لكل منها بابًا منفردًا تحت عنوان الباب الواحد وكان تقسيمه للأبواب المتفرعة من ناحية الحكم الإعرابي (الرفع أو النصب أو الجزم أو الخفض) فهو قد جعل بابًا اساسيًا في القضايا التي تقع تحت الحكم الإعرابي مثال الباب (وجوه النصب)، وضمنه أبوابا متفرعة، وباب في (وجوه الرفع) وضمنها كذلك أبوابا متفرعة كذلك، وباب في (وجوه الخفض) وباب في (وجوه الجزم) وهناك أبواب اخرى

لم يضعها تحت مسمى هذه الأبواب وإنما افرد لها أبوابًا خاصة، كـ باب اللامات والهاءات والواوات والتاءات وهكذا في كل الأبواب، والذي يهمنا هنا هو ما جاء من الأبواب النحوية المتفرعة والتي تندرج تحت مسمى الباب الذي يتضمن الحكم الإعرابي (النصب والرفع والخفض والجر والجزم) حيث وجدنا الخليل قد تناول الموضوع ضمن أبواب متفرقة للباب الواحد في الحكم الإعرابي الواحد، ومثال ما وجدناه ما تناوله في موضوع (حتى) حيث قد تناولها في أبواب مختلفة في باب (وجوه النصب) وباب (وجوه الرفع) وباب (وجوه الخفض)، وعنون لكل منها بابًا خاصًا اسماه (النصب ب حتى وأخواتها) و(الرفع بـ حتى إذا كان الفعل واقعًا)، وباب (الخفض بـ حتى إذا كان على الغاية) وكان الأجدر تناول موضوع (حتى) من جميع جوانبها وأحكامها النحوية والإعرابية في باب واحد خاص بها كأن يكون عنوان الباب هكذا (هذا باب حتى وأحكامها) أو (هذا باب حتى) كما فعل سيبويه قال: (هذا باب حتى) حيث بدأ الحديث عن حتى بالمسألة الإعرابية النصب فقدم الحديث فيها في النصب قال: (أعلم أن حتى تنصب على وجهين: أحدهما أن تجعل الدخول غاية لسيرك، وذلك قولك: سرتُ حتى ادخلها كأنك قلت: سرتُ إلى أن ادخلها فالناصب للفعل ههنا هو الجار للاسم إذا كان غاية نصب والاسم إذا كان غاية جر، أما الوجه الآخر فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار أن وفي معناها، ومثال ذلك قولك: كلمته حتى يأمر لي بشي) (الكتاب: سيبويه :٣/ ١٦-١٧). ثم جاء بالحديث على مسألة (الرفع بـ حتى) في الباب ذاته من غير أن يفرد لها بابًا خاصًا، قال: واعلم أن حتى يرفع الفعل بعدها على وجهين: تقول: سرتُ حتى ادخلها تعنى أنه كان دخولٌ متصل بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت: سرتُ فأدخلها فادخلها ههنا على قولك: هو يدخل وهو يضربُ إذا كنت تخبر أنه في عمله وأن عمله لم ينقطع فإذا قال حتى ادخلها فكأنه يقول: سرت فإذا أنا في حال دخول فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء، فحتى ههنا صارت بمنزلة إذا وما اشبهها من حروف الابتداء...، وأما الوجه الآخر: فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه ويكون الدخول وما أشبهه الآن فمن ذلك: لقد سرتُ حتى أدخلها ما أمنعُ أي حتى أنى الآن أدخلها كيفما شئت...) (الكتاب: سيبويه:٣/ ١٧-١٨). وهنا سيبويه قد جعل مسألة الرفع من وجهين مختلفين وجاء بذلك في باب (حتى) ولم يفرد لها بابًا منفردًا كما فعل الخليل من حيث الإعراب (النصب والرفع والخفض)، وهذا ما دفعنا للقول بأنه كان من الأجدر بالخليل أن لو تحدث عن مسألة (حتى) في باب واحد من جميع جوانبها النحوية ومسائلها الإعرابية، أما المبرد في المقتضب فقد اسماه كذلك بـ(هذا باب حتى) (المقتضب: المبرد :٢/ ٣٧)، وقد قال الخليل في باب (والنصب بـ حتى وأخواتها): قولهم: لا اذهب حتى تَقدمَ ولن اخرج حتى تأتينا: نصبت (تأتينا) و(تقدم) ب (حتى) مثال قول الله تعالى :(لا أبرحُ حتى ابلُغَ مَجمَعَ البحرينِ) (الكهف:

٦٠).(الجمل في النحو: الخليل، ص٤٨)، وأفرد بابًا في وجوه الرفع أسماه: (الرفع بـ حتى إذا كان الفعل واقعًا) ومثل على ذلك الباب في قولهم: سرنا حتى ندخلها: رفعت (ندخلها) لأنه فعل قد مضى، وهو واقع فكأنه صرف من النصب إلى الرفع ووجهه: حتى دخلناها...) (الجمل في النحو: الخليل، ص١٦٢)، وكذلك أفرد باب في وجوه الخفض أسماه: (الخفض بـ حتى إذا كان على الغاية)، وقد قال فيه: قولهم: كلمتُ القوم حتى زيدٍ، وقال الله جل ذكره: (سلام هي حتى مطلع الفجر) (القدر:٥) معناه: إلى مطلع الفجر وحتى في الشاهدين قد جاءت لإنتهاء الغاية من الزمان، وذكر الخليل لـ (حتى) ثلاث لغات هي: الرفع والنصب والخفض (الجر) ومثل لكل حكم منها، فمثال اللغات الثلاث قولك: أكلت السمكة حت رأسها فمرة تقول: حتى رأسَها بالنصب، ومرة: حتى رأسُها بالرفع، وأخرى: حتى رأسِها بالخفض، ثم قال :(وإن شئت قلت: رأسُها على الابتداء)، ومثل بقول الشاعر على ذلك :

– القى الحقيبة كي يخفف رَحلَه والزاد، حتى نَعْلَهُ القَاها.

وهنا يكون محل الشاهد (نعله) قد جاء (بالرفع والنصب والخفض) وإن شئت قلت: نعلُه) على الابتداء. (الجمل في النحو: الخليل، ص١٨٥)، والذي لاحظناه هنا أن الخليل قد ذكر في (حتى) ثلاث لغات هي (الرفع والنصب والخفض) على الرغم من كونه قد افرد بابًا في كلًا من (وجوه النصب والرفع والخفض)، وكان الأجدر الحديث عن مسألة حتى من حيث الجانب الإعرابي في كل باب خاص قد افرده من الناحية الإعرابية التي ذكرها وبوب لها، ثم ذكر بأن (حتى قد تكون بمعنى الواو)، ومثل لذلك بقول الشاعر:

– حميتْ عليه الدرع حتى وجهه من حرِها، يوم الكريهةِ اسفعُ

والمعنى في الشاهد الشعري: ووجهه من حرها، وقد افرد كذلك بابًا في (الواوات) وأن كان كذلك فكان من الأجدر ايضًا ذكر حتى في هذا الباب لكون الواو تتضمن على جميع المعاني التي تدخل فيها في الجملة النحوية. (الجمل في النحو: الخليل، ص١٨٥)، ومن ثم ذكر حكمًا يختص بـ (حتى)، قال: (وإذا اوقعت حتى على الأسماء جرت على الفاعل والمفعول به) ثم جاء بقول الفرزدق مستشهدًا : (الجمل في النحو: الخليل، ص١٨٦)،

_فيا عجبًا، حتى كليب تَسبُني كأن أباها نهشلٌ، أو مُجاشِعُ .

وهذا الذي رأيناه من ذكر لبعض أحكام (حتى) وافراد الخليل لها أبوابا مختلفة وعدم ذكر لأحكام أخرى قد افرها ولم يذكر لـ (حتى) فيها ذكر يعضد ما ذهبنا اليه من كون الخليل كان لابد من أن يتناول موضوع

(حتى) في باب واحد، ويتناول جميع ما يتعلق بها من احكام وإعراب كما فعل سيبويه والمبرد، فقد تناول المبرد في المقتضب مسألة (حتى) وافرد لها بابًا اسماه (هذا باب حتى) قال فيه: أعلم أن الفعل بعدها ينتصب بإضمار (أن) وعلل لذلك بأن حتى من عوامل الأسماء الخافضة لها، تقول: ضربت القوم حتى زيدٍ ودخلت البلاد حتى الكوفة، وأكلتُ السمكة حتى رأسِها... فعملها الخفض). (المقتضب: المبرد،٢/ ٣٧)، وهنا نجده قد ذكر حتى الخافضة في باب (حتى) من غير أن يفرد بابًا لـ (حتى) الخافضة كما فعل الخليل عندما افرد بابًا اسماه (الخفض بـ حتى).

في حين جاء في موضع آخر من المقتضب بتناول موضوع (حتى) من ناحية المسائل الإعرابية (النصب والرفع)، قال:(هذا باب مسائل حتى في البابين النصب والرفع) اي أنه جعل المسائل الإعرابية (الرفع والنصب) في متناول باب واحد وحدها في موضعين (الرفع والنصب) خلافًا للخليل الذي جعلها في ثلاثة أبواب منفصلة مسألة النصب و الخفض والرفع، أما الخفض فقد تناوله المبرد ضمنيًا في باب (هذا باب حتى) عندما قال: ... وحتى من عوامل الأسماء الخافضة لها...) (المقتضب :المبرد:٢/ ٣٧) قال المبرد في باب (هذا باب مسائل حتى في البابين النصب والرفع): (تقول: سرتُ حتى ادخلها وتطلع الشمس إذا أردت معنى إلى أن أدخلها فإن أردت وجه الرفع لم يجز في قولك: حتى تطلع الشمس، لأن طلوع الشمس لم يؤده فعلك، والصواب أن تقول إذا أردت الرفع: سرتُ حتى أدخلها وحتى تطلع الشمس لأن الدخول كان بعملك وطلوع الشمس لا يكون بعملك، فالمعنى: سرتُ حتى أنا في حال دخول، وكان ذلك السير إلى أن تطلع الشمس... وأما قوله تعالى: (وزُلزلوا حتى يقولَ الرسولُ) (البقرة:٢١٤)، فإنها تقرأ بالرفع والنصب، فالرفع على قوله فإذا الرسول في حال قوله والنصب على معنى إلى أن يقول الرسول...) (المقتضب: المبرد :٢/ ٤١-٤٢)، وكذلك الحال في مسألة (كان واخواتها) وباب (إن واخواتها) حيث قام بإفراد أبواب متفرقة في بابين مختلفين لكل مسألة من ناحية الوجوه الإعرابية حيت قسمها على باب (وجوه النصب) وباب وجوه الرفع وباب وجوه الخفض وكذلك الجزم) حيث جاء على ذكر بابًا خاصًا لـ(كان واخواتها) في باب وجوه النصب اسماه باب (ونصب بخبر كان واخواتها)، قال فيه :ان قولهم: كان زيدٌ قائمًا هو في المثال بمنزلة المفعول الذي تقدم فاعله مثل قولهم: ضَرَبَ عبدُ اللهِ زيدًا) (الجمل في النحو: الخليل : ص٤٥)، وكذلك أفرد لـ(كان واخواتها) بابًا في (وجوه الرفع) اسماه (واسم كان وأخواتها) قال فيه: تقول: كانَ عبد الله شاخصًا رفعت عبد الله بـ(كان) ونصبت شاخصًا لأنه خبر كان ولابد لكان من خبر) ثم ذكر بعض من معاني كان في بابها قال: وقد يجعل كان في معنى (يكون) ومنه قول الله تعالى في سأل سائل :٤): (في يوم كان

مقداره خمسين ألف سنةٍ) والمعنى: يكون... ثم قال: وقد يرفعون ب كان الاسم والخبر فيقولون: كان زيدٌ قائمٌ... وإذا عدوها إلى مفعول قالوا: كنتُ زيدًا وكأنني زيدٌ...، وربما جعلوا النكرة اسمًا والمعرفة خبرًا فيقولون: كان رجلٌ عمرًا إلا أن النكرة أشد من المعرفة تمكنًا لأن اصل الأشياء نكرة ويدخل عليها التعريف والوجه أن تجعل المعرفة اسما والنكرة خبرًا، وقد يكون (كان) في معنى جاء وخلق الله كما في قوله تعالى: (وأن كان ذو عسرةٍ) (البقرة:٢٨٠) اي: وإن جاء ذو عسرةٍ) (الجمل في النحو: الخليل، ١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٣).

أما مسألة (إن وأخواتها) فكذلك هو الحال كما في مسألة (كان واخواتها) حيث افرد لها كذلك بابين من ناحية وجوه الإعراب (النصب والرفع) حيث ذكر لها بابًا في وجوه النصب أسماه (النصب ب إن وأخواتها) قال فيه: (قولهم: إن زيدًا في الدار شبهوه بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول كقولهم: ضَرَبَ زيدًا عمرو وأخرجَ عمرًا صالحٌ (الجمل في النحو: الخليل، ص٤٥) وباب في وجوه الرفع أسماه (الرفع بخبر إن وأخواتها) قال فيه: قولهم: إن زيدًا قائمٌ إن عبد الله خارجٌ ويقولون: إن عبد الله الظريفَ خارجٌ نصبتَ عبد الله بـ(إن) ونصبتَ الظريف لأنه نعته ورفعت خارجًا لأنه خبره، فإذا فصلوا بين الاسم والنعت كانوا بالخيار إن شاؤوا رفعوا النعت وإن شاؤوا نصبوه يقولون: إن زيدًا خارجٌ الظريفَ، ويقولون: إن زيدًا خارجٌ الظريفُ) (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٢٧-١٢٨). في حين افرد في بعض ما يتعلق بالمسألتين (أن وأخواتها) و(كان واخواتها) بابين خاصين كذلك من حيث الإضمار باب (ونصب بإضمار كان) قال في قولهم: فعلت ذاك إن خيرًا وإن شرًا على معنى: إن يكن فعلي خيرًا وإن يكن شرًا ومثال قول الشاعر:

- **لا تقربن الدهر آل مطرف إن ظالمًا في الناسِ أو مظلوما**

وأراد بذلك المعنى: أن كان الرجل في الناس ظالمًا أو مظلومًا...، ويجوز الرفع على أن يكن في فعلي خيرٌ أو شر ومثال على ذلك قول الشاعر:

- **فإن يكُ في اموالنا لا نضيف له ذراعًا وإن صبرٌ فنصبرُ للدهر**

كأنه قال: إن يكن فيه الصبر (صبرنا) أو وقع صبر، أما في الشاهد الشعري:

- **فقلتُ له لا تبك عينك إنما نُحاول مُلكًا أو نموت فنعذرا**

فإنه قد نصب على إضمار (إن) والمعنى: أو أن نموت ونصب (نعذر) لأنه نسقٌ بالفاء على (إن نموت) لأي عطف نسق على قوله: أن نموت وقال بعضهم أراد: حتى نموت، لأن (أو) في موضع (حتى) (الجمل في النحو: الخليل، ص١١١-١١٢-١١٣)، والذي لاحظناه في هذا الباب أن الخليل قد خلط في الحديث بين (النصب بإضمار كان) والذي هو موضوع الباب وبين (النصب بإضمار إن) في الباب ذاته، والتي كان قد افرد لها بابًا لكنه كان في (الرفع على فقدان الناصب) وليس في النصب بإضمار (إن) وكان من الممكن الحديث في الباب ذاته على مسألة (الرفع والنصب بإضمار إن) أو كما اسماه (على فقدان الناصب)، وكان يقصد بفقدان الناصب (إضمار إن). (الجمل في النحو: الخليل، ص١٤٠) قال الخليل في باب (الرفع على فقدان الناصب) وذلك في الشاهد القرآني من سورة البقرة :٨٣ :(وإذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون إلا الله) معناه: ألا تعبدوا، فلما أسقط حرف الناصب رفع فقال: لا تعبدون، ومثله في البقرة :٨٤ : (وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم) معناه: ألا تسفكوا فلما أسقط حرف الناصب رفع. أما في الشاهد الشعري:

- الا أيهذا اللائمي احضُرَ الوغى وأن أشهد اللذاتِ، هل أنتَ مُخلدي؟

معناه: أن أحضر الوغى، وقال: نصب بإضمار(أن) والدليل على ذلك (وأن أشهد اللذاتِ). (الجمل في النحو: الخليل، ص١٤٠-١٤١). في حين نجد بعض من النحاة امثال المبرد قد جعل لكان واخواتها بابًا منفردًا اسماه (باب من مسائل كان وأخواتها) قال: تقول: كان القائمُ إليه أخوه أخاك، وإن شئت نصبت الأول ورفعت الثاني وتقول: كان ثوبك المزينة علمه عبد الله معجبًا، وتقول: كان غلامه زيدٌ ضاربًا فهو على وجه خطأ وعلى وجه صواب: فأما الوجه الفاسد فإن تجعل (زيدًا) مرتفعًا بـ (كان) وتجعل الغلام منتصبًا بضارب فتكون قد فصلت بين كان وبين اسمها وخبرها بالغلام وليس هو لها باسم ولا خبر إنما هو مفعول مفعولها، وكذلك لو قلت: كانت زيدًا الحمى تأخذ والوجه الذي يصح فيه أن تضمر في (كان) الخبر أو الحديث أو ما أشبهه على شريطة التفسير، ويكون ما بعده تفسيرًا له فيكون مثل الهاء التي تظهر في (إن) إلا أنه ضمير مرفوع فلا يظهر فيصير الذي بعده مرفوعًا بالابتداء والخبر فتقول على صحة المسألة: كان غلامه زيدٌ ضاربٌ) (المقتضب: المبرد :٤/ ٩٨-٩٩).

في حين أفرد بابًا آخر في غير ما تناولته المسألة في الباب الأول تناول فيه الجمع بين كان واخواتها وإن واخواتها في باب واحد أسماه (هذا باب من مسائل باب (كان) وباب (إن) في الجمع والتفرقة)، قال فيه: تقول: إن القائمَ أبوه منطلقةٌ جاريتُه نصبت القائم بـ(إن) ورفعت الأب بفعله وهو القياس ورفعت (منطلقة)

لأنها خبر (إن) ورفعت(الجارية) بالانطلاق، ويجوز أن تكون (الجارية) مرفوعة بالابتداء وخبرها (منطلقة) فيكون التقدير: إن القائم أبوه جاريته منطلقةٌ إلا أنك قدمت وأخرت) ثم أن أردت جعل هذه المسألة في باب (كان) قلت على القول الأول: كان القائمُ أبوه منطلقةٌ جاريته وعلى القول الثاني: منطلقةٌ جاريته لأنك تريد: كان القائم أبوه جاريته منطلقة) (المقتضب: المبرد :٤/ ١١٥)، ومن الموضوعات التي جعلها في أبواب متفرعة باب (البنية) حيث كذلك افرد لها أبوابا متفرعة من غير أن يتناولها بباب منفرد واحد، متناولًا إياها من حيث وجوه الإعراب (النصب والرفع والخفض) قال في باب (النصب بالبنية): (ما كان بناء بنته العرب مما لا يزول إلى غيره، مثل الفعل الماضي ومثل الحروف (إن وليت ولعل وسوف وأين وما أشبهه... مثال قول الشاعر:

- لو أن قومي جن تدعوهم حمل على الجبال الصم لا نهد الجبل

أي: حملوا فأفرد مؤخرًا...) (الجمل في النحو: الخليل، ص٨٥). وافرد لها باب آخر اسماه باب (الرفع بالبنية) من حيث (وجوه الرفع) المسألة الإعرابية قال فيه مبتدئًا الباب: (مثل حيث وقط لا يتغيران عن الرفع على كل حال وكذلك: قبلُ وبعدُ إذا كانا على الغاية وفي لغة بعضهم (حيث) بالفتح لأن الفتحة أخف الحركات، وقالوا: حيث وحوثُ فما كان مفتوحًا فهو على القياس وأما المضمومة كأنهم توهموا هذه الضمة التي في هذا الجنس الذي لا يجري فيه الإعراب...) (الجمل في النحو: الخليل، ص١٤٨-١٤٩)، في حين افرد له بابًا في (وجوه الخفض) اسماه (الخفض بالبنية) موضحًا فيه مفهوم البنية قال فيه :(وإنما علة البنية للأسماء: تضاف وهي نواقص فإذا حذفت منها الإضافة بقيت ناقصةٌ فالزمت البنية، مثل: قطامِ ودراكِ ونزالِ...لا تزول هذه الأسماء عن الخفض إلى غيره من غير تنوين، يقال: انتني قُطامِ ومَررتُ بقطامِ ورَأيتُ قُطامِ لا يزول عن الخفض إلى غيره من غير تنوين)، مثال قول الشاعر:

- يا أم عائشة لن تراعي كل بنيك بطل، شجاعِ

ذهب الخليل إلى أن خفض بطلٍ شجاع بشفعة الكاف في (بنيكِ) (الجمل في النحو: الخليل ص،١٧، ١٨٠-١٨١)، وكذلك من الأبواب التي كان لابد من جمعها في باب واحد أو التمهيد لها بباب ومن ثم تقسيمها من حيث وجوه الإعراب باب(القسم) حيث جعله في ثلاثة أبواب هي باب (وجوه النصب) واسماه باب (النصب بالقسم عند سقوط الواو والياء والتاء من أول القسم) (الجمل في النحو: الخليل، ص١٠٧)، وباب في (وجوه الرفع) أسماه باب (الرفع بالقسم) (الجمل في النحو: الخليل، ص١٦٣) وباب في (وجوه

الخفض) أسماه باب (الخفض بالقسم) (الجمل في النحو: الخليل، ص١٨٧). ذهب الخليل في باب القسم إلى إنك نصبت في قولك: الله لا افعل ذاك، يمين الله لا أزورك لأنك نزعت حرف الجر كما تقول: بحق لا أزورك فإذا نزعت الباء قلت: حقًا لا أزورك، قال الشاعر:

– الا رُب من قبلي له الله ناصحُ ومن قلبهُ لي في الظباء السوانحِ

المعنى في قوله قال الله لأنه اراد: والله فلما أسقط الواو نصب (الجمل في النحو: الخليل، ص١٠٧). وقال في باب (الرفع بالقسم): لا يكون الا بلام التأكيد مثل قولهم: لعمرُ الله، ولعمرك، مثال قول ابو بكر الأزدي:

– لعمر أبيك الخير ما رهط وخندف تُدافعهم عنك الرماحُ المداعِسُ

فقد رفع (لعمر)، لأنه شبه لامه بلام الخبر) (الجمل في النحو: الخليل، ص١٦٣–١٦٤).

وذهب في باب (الخفض بالقسم) إلى ان مثل قولك: بالله و والله وتالله، (والطور وكتاب مسطور) (الضحى:١، ٢)...، ولابد للقسم من جواب كما في قوله تعالى: (والعصر إن الانسان لفي خسر إلا الذين آمنوا) (العصر:١، ٢) جوابه: (إن الانسان)...، وإنما كسرت الألف من (إن) للام التي في (في خسر) واللام خبر القسم.(الجمل في النحو: الخليل، ص١٨٧–١٨٨)، وقد افرد المبرد بابا في (القسم) أسماه (هذا باب القسم) قال فيه :(واعلم إن للقسم ادوات توصل الحلف إلى المقسم به، لأن الحلف مضمر مطره لعلم السامع به كما كان قولك: يا عبد الله محذوفًا منه الفعل لما ذكرت لك وكذلك كل مستغني عنه، فإن شئت اظهرت الفعل كما أنك تقول: يا زيدُ عمرًا أي عليك عمرًا: وتقول: الطريق يا فتى أي ظل الطريق وترى الرامي قد رمى فتسمع صوتًا فتقول: القرطاس والله، أي: أصبت...) (المقتضب: المبرد:٢/ ٣١٧).

في أفرد بابًا آخر لبعض الأسماء التي تأتي في معنى القسم أسماه (هذا باب الأسماء التي يعمل بعضها في بعض وفيها معنى القسم)، قال فيه: (أعلم إن هذه الأسماء التي نذكرها لك إنما دخلها معنى القسم لمعان تشتمل عليها كما أنك تقول: علم الله لأفعلن ف(علم) فعل ماضي والله عز وجل فاعله فإعرابه كإعراب رزق الله إلا أنك إذا قلت: علم الله فقد استشهدت فلذلك صار فيه معنى القسم الا ترى أنك تقول: غفر الله لزيد فلفظه لفظ ما قد وقع ومعناه: اسأل الله أن يغفر له فلما علم السامع أنك غير مخبر عن الله بأنه فعل جاز أن يقع ما ذكرناه...). (المقتضب: المبرد:٢/ ٣٢٤)، وكذلك جعل للبدل بابين منفصلين ولم يفر له باب خاصًا كأن يسميه (هذا باب البدل) ويتناوله من حيث الأوجه الإعرابية، بل جعله مقسم ضمن

باب (وجوه النصب) اسماه (النصب بالبدل) وباب (وجوه الخفض) أسماه (الخفض بالبدل) قال في باب (النصب بالبدل): (كقول الله عز وجل في الأنعام :١٠٠) (وجعلوا لله شُركاءَ الجنَ) نصب (الجن) بالبدل، ومثله قوله تعالى: (وكذلك جعلنا لكل نبي عددًا شياطين الإنس والجن) (ق:١١٢) نصب (شياطين) على البدل.(الجمل في النحو: الخليل، ص١٠٠)، وكذلك باب (الخفض بالبدل) قال فيه: (مثل قول الله تبارك وتعالى: (وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله) (الشورى :٥٢-٥٣). خفضت (صراط) على البدل، ومنه قول الشاعر:

- على حالة لو أن في القوم حاتمًا على جوده، ما جاد بالماء حاتمِ

فإنه خفض (حاتمًا) لأنه جعله بدلًا من الهاء معناه: على جود حاتم ما جاد بالماء.(الجمل في النحو: الخليل، ص١٨٦-١٨٧). ومن الأبواب الي جاءت متفرقة كذلك باب (الإضافة) وقسمه على بابين باب اسماه (والنصب من خلاف المضاف) قال: (قولهم :هذا ضاربُ زيدٍ، تخفيض (زيدًا) بإضافة (ضارب) إليه فإذا ادخلت التنوين على (ضارب) خالفت الإضافة وصار كالمفعول به فنصبت زيدًا بخلاف المضاف وعلى أنه كان مفعولًا تقول: هذا ضاربٌ زيدًا ومكلم عمرًا...) (الجمل في النحو: الخليل، ص٧١)، وباب في (وجوه الخفض) أسماه (والخفض بالإضافة) اكتفى فيه بضرب الأمثلة قال:(قولهم: دارُ زيدٍ وغلامُ عمرو، خفضت (زيدًا) بإضافة (دار) إليه (الجمل في النحو: الخليل، ص١٧٣). وقد أفرد سيبويه عدة أبواب في موضوع الإضافة متناولًا إياه من جميع الجوانب النحوية والصرفية ولم يحصره ضمن الأوجه الإعرابية كما فعل الخليل في جمله قال سيبويه: (هذا باب الإضافة وهو باب النسبة) قال فيه: (أعلم إنك اذا أضفت رجلًا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت بادئ الإضافة فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت بادئ الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو حي أو قبيلة... وأعلم إن بادئ الإضافة إذا لحقنا الأسماء فإنهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تلحق بادئ الإضافة، وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتها فشجعهم على تغييره إذا احدثوا فيه ما لم يكن...) (الكتاب: سيبويه، ج٣/ ٣٣٥). وقد أفرد له عدة أبواب أخرى منها: (الإضافة إلى كل شيء من لنات الواو) (الكتاب: سيبويه :٣٤٢/٣) وباب (الإضافة إلى فعيل وفعيل من بنات الياء والواو) (الكتاب: سيبويه: ٣/ ٣٤٤) وباب (الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء) (الكتاب: سيبويه: ٣/ ٣٤٦) وباب أسماه (هذا باب الإضافة إلى المضاف من الأسماء) (الكتاب : سيبويه: ٣/ ٣٧٥) وباب اسماه (هذا باب الإضافة من الحكاية) (الكتاب: سيبويه: ٣٧٧/٣) وغيرها من الأبواب المتفرعة في موضوع الإضافة الكثير في الجزء الثالث من كتابه (٣ -٣٥٢/

٣٥٤- ٣ -٣٥٧/ ٣- ٣٥٩/ ٣٦١-٣/ ٣٦٩-٣/ ٣٧٠- ٣/٣٧٢ -٣/ ٣٧٨ -٣/ ٣٨١)، في حين أفرد المبرد له بابًا خاصًا أسماه (هذا باب الإضافة) قال فيه: (وهي في الكلام على ضربين: فمن المضاف إليه ما تضيف اليه بحرف جر ومنها ما تضيف اليه اسمًا مثله، وأما حروف الإضافة التي تضاف بها الأسماء والافعال وما بعدها فمن والى ورب...، وما كان مثلها فأما ما وصفه النحويون نحو: على وعن وقبل وبعد وبين وما كان مثله فإنما هي أسماء) (المقتضب: المبرد :٤/ ١٣٦)، وقد افرد المبرد كذلك بابًا كجزء يتعلق بموضوع الإضافة وذلك في الاسم الواقع مضافًا بعد اللام، قال فيه :(كما في النداء في قولك: يا بؤسَ للحرب إذا كانت اللام تؤكد الإضافة كما يؤكدها الاسم إذا كرر كقولك: يا تيمُ تيمَ عدي) (المقتضب: المبرد:٤/ ٣٧٣)، ومن الأبواب المنفردة كذلك التي كان من حقها الجمع باب (النصب بالصرف) (الجمل في النحو: الخليل، ص٦٨)، وباب (الرفع بالصرف) (الجمل في النحو: الخليل، ص١٤٢).

٤- منهج الخليل في ترتيب عناوين الأبواب النحوية من حيث الإطالة والإيجاز:

من الملاحظات التي برزت في كتاب الجمل في النحو للخليل الفراهيدي والذي أخذ على ترتيب أبوابه النحوية، من حيث عنوان موضوع الباب من ناحية الإطالة والإيجاز التنوع في منهجه من حيث تناول الأبواب، حيث تنبهنا إلى أن من الأمور التي ظهرت ولاحظناها في منهجه الترتيبي للأبواب النحوية امر الاطالة في بعض من عناوين الأبواب حيث قسم الأبواب في كتابه إلى أبواب رئيسية كما ذكرنا مسبقًا(باب وجوه النصب وباب وجوه الرفع وباب وجوه الخفض وباب وجوه الجزم)، وقد قسم هذه الأبواب الرئيسة إلى أبواب مصغرة تحت عنوان كل وجه من الأبواب الإعرابية وهنا بدأت الموضوعات بالعنونة لها من حيث ما يتناوله الباب وما يتطلبه النص للموائمة بين عنوان الباب ونصه، وما يلزم الإطالة في عنوانه أو الإيجاز فنجد من الموضوعات التي أطال فيها تحت باب(وجوه النصب) باب (والنصب الذي فاعله مفعول ومفعوله فاعل) (الجمل في النحو: الخليل، ص٥٠)، وقد اطال في باب (وما كان من النصب على الموضع لا على الاسم) موضحًا (الجمل في النحو: الخليل، ص٧٣)، وأطال معللًا في باب (النصب بالقسم عند سقوط الواو والياء والتاء من أول القسم) (الجمل في النحو :الخليل، ص١٠٧) وباب (والنصب من المصادر التي جعلوها بدلًا من اللفظ الداخل على الخبر والاستفهام) (الجمل في النحو: الخليل، ص١١٥) وباب (الجزم بجواب الأمر والنهي واخواتهما بغير فاء) (الجمل في النحو: الخليل، ص١٩١)، وأطال معرفًا في باب (الجزم ب لم واخواتها وهي حروف تجزم الأفعال التي في اوائلها الزوائد الأربع) (الجمل في النحو: الخليل،

ص ٢٠٢)، وقد عرف للباب قال: وأعلم أن علامات الجزم بالضم والوقف والفتحة واسقاط النون والكسرة...) (الجمل في النحو: الخليل، ص٢٠٢-٢٠٣).

أما الأبواب التي اجاز فيها فهي جميع الأبواب في كنابه الجمل في النحو أمثال: باب (فالنصب من مفعول) (الجمل: الخليل، ص٣٦) وباب (النصب من قطع) (الجمل: الخليل، ص٣٨) وباب (النصب من الحال) (الجمل: الخليل، ص٤٠) وباب (والنصب من الظرف) (الجمل :الخليل، ص٤٢)، وباب (والنصب بـ إن واخواتها) وباب (النصب من التفسير) (الجمل في النحو: الخليل، ص٤٥)، وباب (والنصب من التمييز) (الجمل :الخليل، ص٤٦)... وغيرها من أبواب وجوه النصب، وكذلك من أبواب (وجوه الرفع) التي اجاز فيها باب (فالرفع بالفاعل) وباب (ما لم يذكر فاعله) وباب (المبتدأ وخبره) وباب (واسم كان واخواتها) (الجمل في النحو: الخليل، ص١١٨)، ومن أبواب (وجوه الخفض) باب (الجر ب عن واخواتها) وباب (الخفض بالإضافة) وباب (والخفض بالجوار) وباب (الخفض بالبنية) (الجمل في النحو: الخليل، ص١٧٣). ومن بعض أبواب (وجوه الجزم) التي اجاز في عنوانها باب (الجزم بالأمر) وباب (الجزم بالنهي) (الجمل في النحو: الخليل، ص١٩٠) وباب (الجزم بالمجازاة وخبرها) (الجمل في النحو: الخليل، ص١٩٤)، وهنا نجد الخليل كذلك قد تناول الأبواب بالاختلاف من حيث عناوينها النحوية فمرة يطيل في عنوان الباب وأخرى يجيز وربما الذي استدعاه لذلك هو ما يندرج تحت مفهوم الباب من موضوعات تتطلب منه وتدعيه إلى الإطالة أو الايجاز.

سادسًا: منهج الخليل في تعدد الأوجه الإعرابية المختلفة في الباب الواحد:

تعد ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية من الظواهر البارزة في كتب اللغة والنحو في المسألة ومن المعلوم اننا لا نرى كتابًا نحويًا يتناول مسائله وموضوعاته إلا وجد فيه اختلاف في المسألة من حيث التأويل والتحليل، وكثرة الوجوه التي تعددت وأختلف حولها العلماء القدامى والمحدثين. فالتعدد في الأوجه النحوية يعني أن تتعدد العلامة الإعرابية أو الوظيفة النحوية لكلمة ما أو ان يتعدد احتمال شغل الجملة لأكثر من موقع اعرابي وفقًا لما يؤدي لذلك من أسباب (تعدد التوجيه النحوي: موضعه- أسبابه - نتائجه: محمد حسنين صبرة، ص٢٧، دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٦)، ونجد الخليل في كتابه (الجمل في النحو) يتناول الباب النحوي من حيث النصب والرفع والجزم والخفض وفي كل باب يأتي بتناول جميع ما في الباب نحويًا من جميع جوانبه مستعينًا بالأمثلة والشواهد، وقد يكمن التعدد في الوجوه الإعرابية في باب المنصوبات وما جاء فيها من موضوعات اكثر منه في جميع أبواب الكتاب، فقد نهج في ذلك منهجًا من حيث تعدد

الأوجه الإعرابية في الباب الواحد، وقد كان التعدد ظاهرًا لديه لعدة أسباب قد وجدت منها الخلاف بين العلماء النحاة واللغويين، وكثرة القراءات القرآنية، واختلاف اللغات واللهجات وابرز اللهجات التي تعددت فيها الأوجه الإعرابية لهجة تميم، ومن الأسباب لتعدد الأوجه الإعرابية في الباب الواحد أسباب صوتية وصرفية، واختلاف المعنى والتراكيب، ومن المواضيع التي تناولها الخليل وجاء فيها تعدد الأوجه الإعرابية في الباب الواحد للأسباب الآتية ذكرنا ما جاء في الأبواب التالية:

- (تعدد المعنى للمفردة داخل التركيب) النصب في نداء النكرة الموصوفة:

(رجلًا) جاء فيه وجهان: النصب والرفع، النصب إذا كانت النكرة غير معروفة، أي تنادي من لم تعرفه وتصفه بالظرف في قولهم: يا رجلًا في الدار ويا غلامًا ظريفًا، والسبب في النصب أنك ناديت من لم تعرفه فوصفته بالظرف. أما الرفع في (رجلًا) وهو نكرة لأنك قصدته فسمي بهذا الاسم فكأنك جعلته معرفة ومثال على ذلك قول الشاعر:

- ليت التحيةَ كانت لي فأشكرها مَكانَ يا جَمَلٌ حُيِتَ يا رَجُلُ

(الجمل في النحو: الخليل، ص ٥٣).

- (تعدد الآراء والتأويل عند النحاة) النصب بالمدح:

وفيه ثلاثة اوجه :(النصب والخفض والرفع) فالنصب يكون على المدح، والخفض على البدل، والرفع على اضمار(هو) ومثال ذلك (الرجل الصالح) في قولك: مررتُ بزيدٍ الرجل الصالح

ومما أول النحاة فيه قال الخليل:(وزعم يونس النحوي أن نصب هذا الحرف على المدح في سورة (النساء:١٦٢) (والمقيمي الصلاة) (والصابرين في البأساء والضراء) (البقرة:١٧٧). (الجمل في النحو: الخليل، ص٦١). من الأسباب كثرة الروايات في لفظتي(النازلين) و(الطيبين) إذ فيها وجهان اعرابيان عند الخليل: الرفع والنصب، وثلاثة اوجه عند غيره: مثال على ذلك الشاهد الشعري عند الخليل:

- لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزرِ

- النازلين بكل معترك والطيبين معاقِد الازْرِ

قال: نصب النازلين والطيبين على المدح، ويروي بعضهم (الطيبون) وينشد على ثلاثة أوجه: نصب كل من الطيبين والنازلين، أو رفعهما، أو نصب احداهما ورفع الأخرى (الجمل في النحو: الخليل، ص ٦٢-٦٣).

- تعدد الأوجه الصرفية (النصب بالصرف):

وفيه وجهان: النصب والجزم، مثال في ذلك قول الله عز وجل:(ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) (البقرة:٤٢) معناه: وأنتم تكتمون الحق وأنتم تدعون إلى السلم. فلما أسقط (أنتم) نصب وقال بعضهم: موضعها جزم على معنى: ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق...) وفيه وجه آخر هو الصرف من الرفع إلى النصب في قوله تعالى :(بلى قادرين) معناه: بلى نقدرُ فصرف من الرفع إلى النصب. (الجمل في النحو: الخليل، ص٦٨-٦٩).

- تعدد المعنى التركيبي (النصب على الاستغناء وتمام الكلام):

وفيه وجهان إعرابيان: النصب والرفع، مثال ذلك في قوله تعالى :(إن المتقين في جناتٍ وعيون آخذين) نصب على الاستغناء وتمام الكلام لأنك لو قلت :(إن المتقين في جنات وعيون) ثم سكت فقد تم الكلام واستغنى عما يجيء بعده وهو قوله (آخذين) فنصب ما يجيء بعده وهو (آخذين) اما قوله تعالى:(إن اصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون) (يس:٥٥) فإنه رفع (فاكهون) لأنه خبر (إن) ولأن الكلام لم يتم دونه. (الجمل في النحو: الخليل، ص٨٠).

- تعدد المعنى التركيبي (النصب الذي يقع في النداء المفرد) :

وفيه وجهان: النصب والرفع مثال: يا زيدُ والفضلَ ويا محمدُ والحارثَ نصبت على خلاف النداء لأن الحرف النداء يقع عليه ولم يجز أن تقول: يا الفضل فنصبت على خلاف المضاف. ومثال: يا زيدُ أقبل وليقبل معك الفضل رفعت على المعنى (الجمل في النحو: الخليل، ص٨٣).

- اختلاف وتعدد اللغات واللهجات: النصب بفقدان الخافض:

وفيه وجهان: النصب بفقدان الخافض والرفع، مثال ذلك (هذا) في قوله تعالى: (ما هذا بشرًا) أي: ببشر فلما اسقط الباء نصب وتميم ترفع (هذا) كلما كان بعد الاسم المبهم والمكني يجعلون مبتدأ وخبرًا، ويقرؤون: ما هذا بشرٌ) فيجعلون هذا مبتدأ وبشرًا خبره.

وكذلك (الحمام) في قول الشاعر النابغة:

– قالتْ فيا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفهُ فقدِ

فيه وجهان: النصب والرفع، يرفعون (الحمام) لأنهم يجعلون (هذا) مبتدأ و(الحمام) خبره ولا يعملون (ليت) ومن نصب أراد العمل ل(ليت) واراد: ليت الحمام لنا وجعل(ما) و(هذا) حشوًا (الجمل في النحو: الخليل، ص ٩٤).

– تعدد الآراء النحوية باب (النصب بالبدل):

(أخاه) في قولك: رأيتُ زيدًا أخاه قائمًا، فيه وجهان: النصب بالبدل والرفع على الابتداء، قال الخليل: نصبت(زيدًا) بـ(رأيت) ونصبت (أخاه) بالبدل ولو رفعته على الابتداء كان جائزًا، ومثله قول الشاعر:

– ترى خلقها نصفًا فتاة قوية ونصفًا نقا يرتجُ أو يتمرمرُ

نصب (نصفًا) على البدل ويجوز فيه الرفع على الابتداء (الجمل في النحو: الخليل، ص١٠١-١٠٢).

– أسباب تعدد الأوجه للقراءات في الباب الواحد: النصب بالقسم عند سقوط الواو والباء والتاء من أول القسم:

قول الله تعالى: (تنزيل العزيز الرحيم) (يس:٥) فيه وجهان: النصب على نزع الواو والرفع على الابتداء، قال الخليل: (ومن قرأ: تنزيل العزيز الرحيم بالنصب أراد: وتنزيل العزيز الرحيم على القسم فلما نزع الواو منه نصب ومن رفع فبالابتداء)، ومنه قوله تعالى: (وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قُل بلى وربي لتأتينكُم عالم الغيب) (سبأ:٣) نصب على نزع الواو ورفع على الابتداء (الجمل في النحو: الخليل، ص ١١٠).

– تعدد المعنى التركيبي: (النصب بإضمار كان):

وفيه وجهان: النصب بإضمار كان والرفع، مثال قول الشاعر:

– فأحضرت عذري عليه الأمير إن عاذرًا لي أو تاركًا

قال: ومعناه: ان يكن الأمير عاذرًا أو تاركًا، وقد يجوز الرفع على أن يكن في فعلي خيرٌ أو شرٌ (الجمل في النحو: الخليل، ص١١٢).

- تعدد الآراء والخلاف بين النحاة (نصب الفعل الذي يتوسط بين صفتين):

وفيه وجهان إعرابيان النصب والرفع، إلا ان الخليل يوجب النصب ويعد الرفع عند النحاة لحن قال في باب نصب الفعل الذي يتوسط بين صفتين: (فهو النصب ابدًا كقولك: أزيدٌ في الدار قائمًا فيها ؟ وأما قوله تعالى: (فكان عاقبتها انهما في النار خالدين فيها) (الحشر:١٧) يعني أن (في النار) صفة و(فيها) صفة فوقع (خالدين) بينهما وخالدين تثنية وهو فعل فلا يجوز فيه الرفع عند الخليل قال: (ومن قال من النحويين إن الرفع جائز فقد لحن) (الجمل في النحو: الخليل، ص١١٥).

- تعدد الأوجه لتعدد الآراء والخلاف النحوي: (اسم كان واخواتها):

يجوز في اسم كان الرفع وخبرها النصب ويجوز في خبرها الرفع كذلك عند بعض النحاة قال الخليل: (وقد يرفعون بـ(كان) الاسم والخبر فيقولون: كان زيدٌ قائمٌ)، ومنه لفظة (الأب) في قول الشاعر:

- إذا المرء كان ابوه عبسٌ فحسبكَ ما تريدُ من الكلامِ

رفع (الأب) على الابتداء و (عبس) خبره كذلك رفع ولم يعبأ بكان (الجمل في النحو: الخليل، ص ١١٩).

- تعدد الأوجه الإعرابية والمعنى التركيبي:

مثال ما يقال: كان القوم صحيح ابوهم، وأصبح القوم صحيحٌ ومريضٌ قال الخليل: والوجه: صحيحًا ومريضًا النصب على خبر (كان) والرفع على معنى: منهم صحيحٌ ومنهم مريضٌ) (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٢٢).

وكذلك لفظة (هلك) في قول الشاعر:

- فما كانَ قيس هُلكُه هُلك واحد ولكنهُ بنيانُ قومٍ تَهدما

رفع (هلك) الثاني على البدل وإن نصب على الخبر جاز (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٢٦). لفظة (جواب) في قوله تعالى: (وما كان جواب قومه إلا أن قالوا أخرجوهم من قريتكم) (الأعراف:٨٢) وفيه وجهان إعرابيان: النصب والرفع على ما فسره الخليل، ومنه كذلك (عاقبتهما) في قوله تعالى: (فكان عاقبتهما انهما في النار) (الحشر:١٧) ترفع وتنصب على الخلاف فإذا فصلوا بين الاسم والنعت كانوا بالخيار وإن

شاؤوا نصبوه يقولون: إن زيدًا خارجٌ الظريفَ بالنصب ويقولون: إن زيدًا خارجٌ الظريفُ بالرفع (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٢٧-١٢٨).

ومن أسباب تعدد الأوجه الإعرابية عند الخليل ما جاء فيه للخلاف بين النحاة ومن ثم ترجيح الرأي الصائب فيها عند الخليل، ومثال على ذلك:

قوله تعالى: (إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب) (سبأ:٤٨) قال: رفعٌ وأن شئت نصبت والرفع احسن) (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٢٨)، ولفظة (رسوله) في قوله تعالى: (إن الله بريء من المشركين ورسوله) (التوبة: ٣) رفع (رسوله)، لأنه جاء بعد خبر مرفوع وإن شئت نصبت، قال الخليل: والرفع أجود) (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٢٨). ورجح كذلك الرفع عند تعدد الأوجه الإعرابية في قوله تعالى: (وإذا قيل إن وعد الله حقٌ والساعة لا ريب فيها) (الجاثية:٣٢)، رفع لأنه اسم جاء بعد خبر مرفوع وإن شئت نصبت. قال الخليل: والرفع أجود) (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٢٨-١٢٩).

_ تعدد اللغات والروايات عن العرب: الرفع بـ مذ:

وفي مذ وما جاء بعدها عدة اوجه اعرابية: الرفع إذا جاء بعدها الفعل ماضي، والخفض إذا جاء بعدها غير ماضي تقول: ما رأيته مذ يومان ومذ سنتان ومذ ثلاث ليالٍ ومذ سنة ومذ شهر ومذ ساعة، قال الخليل :(ف مذ ترفع ما بعدها حتى تأتي بالألف واللام فإذا جاء الحرف وفيه ألف ولام وهو لم يمض فإن العرب تخفض بـ(مذ) حينئذ تقول: ما رأيته مذ اليوم ومذ الساعة وما كان ماضيًا لا ترفعه حتى تصفه تقول: ما رأيته مذ اليومُ الماضي وما رأيته مذ اليومُ الطيبُ). (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٢٦- ١٢٧).

- تعدد المعنى التركيبي: الرفع بخبر الصفة:

يأتي فيه وجهان: الرفع والنصب، ومثال ذلك لفظة (واقفًا) في المثال: في الدار زيدٌ واقفٌ بالرفع على خبر الصفة وأن شئت قلت (واقفًا) بالنصب على الاستغناء وتمام الكلام (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٣٩).

- تعدد الروايات والمعنى: الرفع بالحكاية:

وفيه وجهان: الرفع إلى كل شيء وقع فيه الحكاية، والنصب إذا وقع عليه الفعل قال الخليل: (كل شيء من القول فيه الحكاية فأرفع نحو قولك: قلتُ عبد الله صالحٌ، قال الله جل ذكره: (سيقولون ثلاثةٌ رابعهم

كلبهم) (الكهف:٢٢)، وقال لا تقولوا ثلاثةٌ وقولوا حطةٌ فإذا اوقعت عليه الفعل فأنصب نحو قولك: قلتُ خيرًا قلتُ شرًا. نصبت لأنه فعلٌ واقعٌ) (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٤٩).

- تعدد اللهجات: الرفع بـ هل وأخواتها من حروف الرفع:

لفظة (خيرًا) و(أجرًا) في قوله تعالى: (تجدوه عند الله هو خيرًا وأعظم أجرًا) (المزمل :٢٠)، نصب (خيرًا) و(أعظم أجرًا) لأنهما خبر (تجدوا) ونصب (أجرًا) على التمييز قال الله تعالى: (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرًا لهم) (ال عمران:١٨٠)، نصب (خيرًا) لأنه خبر (يحسب) قال: (فأما تميم فترفع هذا كله ويجعلون المضمر مبتدأ وما بعده خبره) (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٦٨).

- تعدد القراءات: الخفض بالجوار:

وفيه وجهان: الخفض والرفع، ومثال ذلك (الراهب) في قول الشاعر:

- أطوف بها لا أرى غيرها كما طاف بالبيعة الراهب

خفض (الراهب) بالقرب والجوار والوجه فيه: الرفع كما قالوا: هذا جحرُ ضَبٍ خربٍ. خفض (ضربًا) وهو نعت (الجحر) وإنما خفض لقربه من (ضب)، قال: (ومنه ذو العرش المجيد) (البروج:١٥)، و(ذو القوة المتين) (الذاريات:٥٨)، خفض (المجيد) و(المتين) بالقرب والجوار ويقرأ: ذو العرش المجيد وذو القوة المتين بالرفع على أنه صفة لـ (ذي العرش) وهو محل النعت والصفة لله تعالى والنعت للمخلوق (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٧٥).

- تعدد اللغات: الخفض بـ (حتى) إذا كان على الغاية:

وفي (حتى) ثلاث لغات: تقول: أكلتُ السمكة حتى رأسَها، ورأسُها، ورأسِها بالنصب والرفع والخفض، وإن شئت قلت أكلتُ السمكة حتى رأسُها بالرفع على الابتداء (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٨٤).

- تعدد المعنى التركيبي: الخفض بالبدل:

وفيه وجهان إعرابيان: الخفض والرفع، ومثال ذلك (رجلًا) في الشاهد الشعري:

- وكنتُ كذي رجلين: رجل صحيحةٍ وأخرى رمى فيها الزمان فَشلتِ

خفض (رجلًا) بالبدل ويروى (رِجْلٌ صَحيحةٌ) بالرفع على الابتداء (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٨٧).

- تعدد المعنى: الجزم بجواب الأمر والنهي وأخواتها بغير فاء:

وفيه وجهان إعرابيان: الجزم والرفع ومثال ذلك: (تأكل) في قوله تعالى :(فذروها تأكل في أرض الله) (الاعراف:٧٣) جزم (تأكل) لأنه جواب الأمر بغير الفاء ويقرأ (تأكل) بالرفع على الصرف على معنى: ذروها آكلة. فصرفه من النصب إلى الرفع والجزم بجواب الأمر (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٩٢).

- تعدد المعنى التركيبي: الجزم بالمجازاة وخبرها:

وفيه ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجزم، تقول: إن تزرني وتكرمني أزرك وأكرمك، وهذا الفعل الذي ادخلت عليه (الواو) يرفع وينصب ويجزم فمن جزم نسقه بالواو على الأول ومن نصب فعلى القطع من الكلام الأول ومن رفع فعلى الابتداء، ومنه قول الله تعالى: (أو يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير ويعلم الذين يجادلون) (الشورى :٣٤-٣٥)، (يعلم) فيها ثلاثة اوجه: يرفع وينصب ويجزم (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٩٤-١٩٥).

- الدلالة على معنى المفردة (الكلمة) داخل التركيب:

لفظة (يضاعفه) في قوله تعالى :(من ذا الذي يقرض الله قرضًا حسناً فيضاعفه) (البقرة: ٢٤٥) فيه وجهان إعرابيان: النصب والرفع حيث نصب (يضاعفه) على جواب الاستفهام ومن رفع جعل (من) حرفاً من حروف المجازاة وجعل جوابه في الفاء رفع (يضاعفه) لأنه فعل مستأنف في اوله الياء. (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٩٩)، ومن ذلك ايضًا قول الله تعالى :(وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئاً) (آل عمران:١٢٠). من جزم فعلى الجزاء، ومن رفع فعلى اضمار الفاء ومن نصب فعلى التضعيف قال: و(لا) لا تعمل شيئًا لأنه حرف جاء بمعنى الجحد) (الجمل في النحو: الخليل، ص٢٠٠-٢٠١).

- ومن أسباب تعدد الأوجه الإعرابية هي أسباب صوتية (التضعيف):

لفظة (يمط) في الشاهد الشعري:

- فإن يقدر عليك ابو قبيس يمَط بكَ المعيشة في هوان

- وتغضب لحية غدرت وخانت بأحمر من نجيع الجوف قاني

فيها وجهان إعرابيان: الجزم والنصب، فإن (يَمط) محله الجزم الا أنه نصب على التضعيف ومجازه (يَمطط) فلما أدغم الطاء نصب على التضعيف وكل ما كان على هذا المثال يجوز فيه الرفع والنصب، وإذا اظهرت التضعيف جزمت مثال: امطط، امدد فإذا لم تظهر التضعيف قلت: مط، ومد (الجمل في النحو: الخليل، ص ١٩٦).

نتائج البحث:

توصل البحث إلى عدة نتائج قد تبينت من خلال ما جاء من مباحث لبيان منهج الخليل من عدة اوجه منها: التقديم والتأخير في الأبواب النحوية من حيث وجوه الإعراب (النصب والرفع والخفض والجزم) مرتبة كما هي في كتاب الجمل في النحو، وكذلك منهجه من حيث التقديم والتأخير في الجمل النحوية (الفعلية والاسمية) بحسب العامل في الجملة إن كان رفع أو نصب أو خفض أو جزم، وغيرها من المباحث التي تناولها البحث وهي:

١- إن الخليل في كتابه الجمل قد نهج منهجًا مختلفًا كما هو عند أكثر النحاة من حيث التقديم في أبواب الأوجه الإعرابية، حيث قدم باب (وجوه النصب) الذي جعله أكثر النحاة في المرتبة الثانية واسموه (فضلة) على باب (وجوه الرفع)، وقد جعله اغلب النحاة في المرتبة الأولى واسموه (العمدة) وقد عد الخليل (وجوه النصب) بـ(احد وخمسون بابًا) و(وجوه الرفع) بـ(اثنان وعشرون وجهًا) وباب (وجوه الخفض) بـ(تسعة اوجه) وباب (وجوه الجزم) بـ(اثنا عشر وجهًا).

٢- نجد الخليل في منهجه من حيث التقديم والتأخير في الجملة الفعلية والاسمية قد جاء ترتيبه للأبواب بشيء من عدم الالتزام في جميع الأبواب فنجده في باب يقدم الجملة الفعلية الإسنادية ويؤخر الجملة الإسمية في الباب ذاته، وفي آخر يقدم الجملة الإسمية على الجملة الفعلية من حيث النظر للعامل في الباب النحوي الذي يعده أحد الأوجه الإعرابية للباب النحوي.

٣- تبين منهج الخليل من خلال مبحث التعريف بالمفاهيم في الباب النحوي أن تعريفه للأوجه والمسائل النحوية في الباب النحوي غير متساوٍ في جميع الأبواب، حيث يأتي في باب بالتعريف لموضوع الباب مباشرة ومن ثم يأتي على ذلك شارحًا بالجمل النحوية والشواهد القرآنية والشعرية، وتارة يعرف بمفهوم المسألة من حيث وجوه الإعراب، فيقول على سبيل المثال لا الحصر مبتدئًا الباب: ونصب ابدًا أو جزم ابدًا أو

كسر أبدًا، وفي أبواب اخرى يبدأ بالجمل النحوية مباشرة من غير التعريف لمفهوم الباب النحوي، وهذا يدل على التخبط في منهجه من حيث التعريف بالمفاهيم النحوية.

٤- توصلت الدراسة إلى ان منهج الخليل لم يكن متساوٍ من حيث الأخذ والاستدلال بآراء النحاة في الباب الواحد إذ قام في بعض الأبواب بالأخذ والاستدلال وفي الباب الآخر غير ذلك وتوصلنا لذلك من خلال ذكر بعض العبارات التي تدل على ذلك من غير ذكر لاسم عالم نحوي ومثال ذلك: (يجعلون، يرفعون، يذهبون، وربما جعلوا، ومنهم...، وغيرها من الألفاظ الدالة) ومثال ذلك في باب(الاقحام) وباب (النصب بالتعجب) وباب (النصب الذي يقع من النداء المفرد) وغير ذلك، وفي البعض الآخر جاء بأسماء العلماء الذين استدل بأقوالهم.

٥- نجد الخليل في منهجه من حيث تعدد الأوجه الإعرابية في الباب الواحد لديه تفاوت في ذلك إذ نجده في باب يأتي بوجه واحد وفي آخر يأتي بوجهين أو ثلاثة اوجه للمسألة الواحدة، وقد توصلنا إلى ان التعدد قد برز في باب (أوجه النصب) أكثر منه في باب (أوجه الرفع والخفض...وغيرها) وقد كان التعدد في الأوجه الإعرابية لعدة اسباب اهمها (الخلاف بين العلماء النحاة، وكثرة القراءات القرآنية، واختلاف اللغات واللهجات ولاسيما لهجة تميم، واسباب صرفية وصوتية، واختلاف المعنى والتراكيب..) ومثال ذلك التعدد في باب (النصب في نداء النكرة الموصوفة، والنصب بالمدح، والنصب بالصرف، وغير ذلك من الأبواب التي ذكرنا في نص البحث.

قائمة المصادر والمراجع:

١- التعريفات: الجرجاني: تحقيق: محمد صديق المنشاوي _ دار الفضيلة،٢٠١٠.

- التعريفات: الجرجاني: مكتبة لبنان _ بيروت _ ط١_ ١٩٨٥.

٢- الجمل في النحو: الخليل بن احمد الفراهيدي: تحقيق: فخر الدين قباوه _ مؤسسة الرسالة، ط:١، ١٩٨٥.

٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني: تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد _ المكتبة التوفيقية _ مكتبة لسان العرب، ط١. مصر. م. ن: ت.

٤- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الأشبيلي: تحقيق: اميل بديع يعقوب _ محمد علي بيضون، ط:١_ دار الكتب العلمية _ بيروت _ لبنان، ١٩٩.

٥- شرح التصريح على التوضيح: ابن هشام الأنصاري: تحقيق: محمد باسل عيون السود _منشورات محمد علي بيضون _ دار الكتب العلمية _ بيروت _لبنان، ط١، ٢٠٠٠.

٦- في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، دار الرائد العربي _ بيروت _ لبنان، ط:٢، ١٩٨٦.

٧- الكتاب: سيبويه: تحقيق: عبد السلام هارون، ط: ٣_ مكتبة الخانجي _ القاهرة _ ١٩٨٨.

٨- الكليات: ابو البقاء الكفوي: اشراف: د.عدنان درويش و محمد المضري، مؤسسة الرسالة، ط:٢، ١٩٩٨.

٩- لسان العرب: ابن منظور، دار صادر _بيروت، ٢٠١٧.

- لسان العرب: ابن منظور: تصحيح: امين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار احياء التراث العربي –مؤسسة التاريخ العربي، بيروت _لبنان، ط:٣، ١٩٩٩.

١٠- المحلى (وجوه النصب): ابو بكر النحوي: تحقيق: فائز فارس، ط:١، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ١٩٨٧م.

١١- المقتضب: المبرد: تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمه _ القاهرة _ مصر _ ١٩٩٤.

- الرسائل والاطاريح:

١- - تعدد الأوجه الإعرابي وأثره على المعنى في كتاب معاني القرآن للفراء – دراسة وصفية تحليلية: د. محمد احمد بلال الصديق – جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية – قسم النحو والصرف وفقه اللغة – مجلة الدراسات الجامعية للبحوث والدراسات، ٢٠٢٤.

٢- تعدد التوجيه النحوي: موضعه – اسبابه – نتائجه: محمد حسنين صبره – دار غريب للطباعة والنشر- ٢٠٠٦).